

عن
الديمقراطية الليبرالية
قضايا ومشاكل

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع حواد حسي - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤٠ (٠٢) تليكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
مربيا : داشروكي - تليكس : SHOROK 20175 LE

د. حازم الببلاوي

عن
الديمقراطية الليبرالية
قضايا ومشاكل

دار الشروق

محتويات

٧ تمهيد
٩ الجذور الفكرية
٢١ الفرد - المجتمع - الدولة
٢٩ ليست جنة على الأرض
٣٧ الآليات
٤٩ ليست حتمية

تمهيد

١ - لقد أصبحت الديمقراطية قضية الساعة في عدد كبير من الدول . ومع ذلك فلعله لا يوجد اصطلاح امتهن وتعددت استخداماته كما حدث لمفهوم الديمقراطية . فهي الديمقراطية الشعبية أو الجماهيرية التي قامت بزعم مجاوزة شكلية الديمقراطية الليبرالية ومن أجل تحقيق الديمقراطية « الحقيقية » ، فإذا بها - وبعد أن سقطت الواحدة بعد الأخرى - تكشف عن وجهها السافر ، فلا هي ديمقراطية كما لم تكن شعبية أو جماهيرية . وفي نفس الوقت الذي يزداد الانبهار بالديمقراطية والليبرالية في المجتمعات التي عاشت في ظل النظم الشمولية والقهر والاستبداد ، فإننا نلمح بعض مظاهر الملل والقلق في الديمقراطيات الغربية العريقة نفسها . كذلك فقد وجدنا أن محاولات بعض تلك النظم الشمولية السابقة من أجل التحرر وإقامة الديمقراطية قد تمخضت عن حالات من الفوضى والعنصرية والبربرية التي تكاد تختلط بالقبلية القديمة (كما يحدث في بعض دول وسط أوروبا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) .

وليس الغرض من هذا الكتيب مناقشة موضوع الديمقراطية الليبرالية مناقشة منهجية بقدر ما هو اثارة عدد من القضايا والمشاكل المتعلقة بهذا الموضوع الشائك . وهي قضايا ومشاكل متناثرة هنا وهناك ، ولكنها - مجتمعة - تلقي ضوءا على حقيقة الديمقراطية الليبرالية ومحتواها وحدودها . فليس اخطر على الديمقراطية ومستقبلها من أن نقتصر على ترديد بعض الشعارات أو الرموز دون أن ننفذ إلى

جوهر وروح الديمقراطية . فلا يكفي أن نردد شعارات « حكم الشعب بالشعب » ، كما لن يكفي إقامة البرلمانات والمجالس النيابية أو الحديث عن التعددية السياسية وغير ذلك من الرموز والشعارات . كل هذا ضرورى ومهم ولكنه دون أن يندرج فى نسق متكامل منسجم مع روح وجوهر المجتمع الديمقراطى - سيظل قاصرا ، شكلا بلا مضمون ومؤسسات بلا روح .

وسوف يكون من الادعاء القول بأن الأفكار والانطباعات الواردة فى هذه المناقشة لا تتضمن آراء شخصية أو تفضيلات خاصة ، فالحقيقة انها كذلك إلى حد بعيد . ومن الطبيعى أن كثيرا من هذه الاجتهادات قد يجاوز الصواب أو الرأى السديد^(١) .

والآن فقد يكون من المناسب ان نبدأ بمناقشة الجذور النظرية للفكر الليبرالى الحديث وما أصابه من انتكاس خلال معظم القرن العشرين قبل أن يستعيد ثقته بالنفس فى العقد الأخير من هذا القرن مع سقوط معازل النظم الشمولية ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مختلف جوانب الديمقراطية الليبرالية .

(١) العديد من الأفكار الواردة هنا سبق نشرها وخاصة فى جريدة الأهرام وظهر بعضها فى مؤلفاتى السابقة ، مجلة الاقتصاد والاقتصاديين ، ١٩٨٩ ، التغيير من أجل الاستقرار ، ١٩٩٢ ، دار الشروق .



الجدور الفكرية

٢ - قامت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ - وقبلها الأمريكية ١٧٧٦ - مبشرة بالحرية والثورة الليبرالية ، وكان الاعتقاد أن الطريق أمام الديمقراطية قد فتح إلى غير عودة . وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات الشمولية وتدخل الدولة وسيطرتها ويسخر من دعوات الفردية والحرية . وعشنا فى القرن العشرين تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وأخيرا ماركسية ، حتى ساد الانطباع بأن الليبرالية هى من تراث الماضى الذى لا يتجاوب مع حقائق العصر . وبعد مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية ، وفى ١٩٨٩ تحلل النظام الماركسى فى الاتحاد السوفيتى ومعظم دول أوروبا الشرقية ، وكانت الفاشية والنازية قد قضى عليها مع الحرب العالمية الثانية . وكتب فرانسيس فوكوياما مقاله الشهير (١٩٨٩) عن «نهاية التاريخ» والانتصار النهائى لليبرالية بشقيها الاقتصادى (السوق) والسياسى (الديمقراطية) .

وينبغى ان نتذكر أن عودة الحديث عن الليبرالية لايرجع فقط إلى تفسخ النظم الشمولية من اليسار (الماركسية) ، بل إن حظ نظم الاستبداد على اليمين لم يكن أفضل حالا . ففي ١٩٧٤ سقط نظام البرتغال الذى وضعه سالزار ولم يستطع أن يحميه خليفة جايتانو ، وتبعه نظام فرانكو فى ١٩٧٥ كما عرف نفس المصير حكم

العسكر فى اليونان فى ١٩٧٤ . وعرفت أمريكا اللاتينية الشهيرة بانقلاباتها ودكتاتورياتها تساقطاً متتابعاً فى الأرجنتين (١٩٨٢) وأرجواى (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٤) وشيلي (١٩٩٠) والقائمة طويلة . وانتقلت الموجه إلى آسيا فسقط نظام كوريا القوى فى ١٩٨٧ كما سقط قبل ذلك نظام كمبوديا الغاشم . حتى جنوب أفريقيا لم تفلت من رياح التغيير فها هو دى كليرك يطلق سراح منديلا (١٩٩٠) ويعلن عن دستور جديد لمشاركة الغالبية . وسقط بين الساقطين نظم الحكم فى أثيوبيا واليمن الجنوبي وتغيرت الزعامة فى زامبيا .

ومن هنا فإنه يبدو إن الأفكار الليبرالية - والتي بدأ أنها انزوت تماماً خلال القرن العشرين أمام الزحف المستمر للأفكار الاشتراكية والنظم الشمولية - يبدو أنها بدأت تستعيد الأرض التى فقدتها وتمتد إلى ساحات جديدة لم تكن تعرفها . وإذا كان بعض الكتاب يرى حتى الأمس القريب - جان فرانسوا ريفل - أن الديمقراطية « لا تعدو أن تكون صدفة تاريخية أو جملة اعتراضية فى تاريخ البشرية لن تلبث أن تختفى » (١٩٨٣) فها نحن نرى فوكوياما يعلن - وبالصوت العالى - الانتصار النهائى لليبرالية .

فما هى هذه الليبرالية التى بدأ يكثر الحديث حولها دون أن يمكن القول - باطمئنان - بأننا نتحدث دائماً عن نفس الشئ . ولذلك فقد لزم بعض التحديد فى مفهوم الليبرالية .

٣ - هناك ارتباط شديد بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية ، بل إن اسمها مشتق فى الواقع من معنى الحرية . ومع ذلك فإن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر . فإذا كان الحديث عن الحرية والديمقراطية قديماً ، يجد جذوره فى الفكر اليونانى والممارسات الديمقراطية فى المدن اليونانية ثم فى عديد من المدن التجارية فى إيطاليا فى العصور الوسطى وعصر النهضة - فإن هذه الممارسات لا تمثل الفكر الليبرالى كما استقر معناه ومفهومه من خلال المساهمات الفكرية لآباء الفكر الليبرالى منذ القرن

السابع عشر، وخاصة جون لوك . فالفكر الليبرالى ليس فقط دعوة إلى الحرية ، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية ، واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحرية دون تدخل أو ازعاج . وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرية كما ساد فى الفكر السياسى والممارسات العملية ، نجد أنه تراوح بين مفهومين أساسيين ، الأول هو الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية ، والثانى هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لايجوز التعدى عليه أو التدخل فيه . وهذه هى التفرقة بين الحرية بالمعنى القديم وبين المفهوم الحديث للحرية . وقد أوضح بنجامين كونستانت فى كتابه « الحريات القديمة والحديثة » (١٨١٩) هذه التفرقة بشكل واضح ، فالحرية بالمعنى الحديث هى الاعتراف للفرد بمجال خاص يتمتع فيه بالاستقلال ولايخضع فيه لغير القانون ، فى حين أن الحرية بالمعنى القديم - السائد فى المدن اليونانية ثم فى المدن الإيطالية - تشير إلى الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية . ووفقا لهذا المفهوم القديم ، « فإن الفرد ، وهو يتمتع بالمشاركة فى السيادة فى المسائل العامة » - هكذا يرى كونستانت - « فإنه يكاد يكون عبدا ولا يعرف أى استقلال فى أموره الخاصة » وعلى العكس فإن الفرد وفقا للمفهوم الحديث للحريات الحديثة « يتمتع بالاستقلال فى حياته الخاصة » ، وعلى العكس « لا يكاد يتمتع بأى سيادة فى المسائل العامة » ، وإنه حين يشارك فى المسائل العامة فإنه غالبا ما يكون ذلك بقصد التخلّى عنها لنوابه وممثليه . ومن نفس المنطلق جاء اليكس دوتوكفيل ، وخاصة فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » (١٨٣٥) محذرا من خطورة سطوة واستبداد الأغلبية الديمقراطية على الحريات الفردية . فما لم يتم الاعتراف بحقوق خاصة للأفراد لايجوز التعرض لها ، فإن الخطر على الحرية يمكن أن يتحقق مع الاستبداد والحكم الديكتاتورى ، كما يمكن أن يحدث استبداد آخر مع الديمقراطيات الشعبية . وهكذا نجد أن الفكر الليبرالى ، وإن كان يستند إلى الديمقراطية ، فإنه لا يرى فيها ضمانا كافيا بل لابد وان يصاحب ذلك الاعتراف بحقوق الأفراد على نحو لا يميز المساس بها . ومن هنا فإن الديمقراطية الوحيدة التى تتفق مع الفكر الليبرالى هى الديمقراطية الدستورية ، أى التى تضع حدودا

على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد في أموالهم وحياتهم .

وإذا كان الفكر الليبرالي يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقل فيه وتظهر فيه قدراته الابداعية ، فإنما يرجع ذلك إلى موقف عام من الفرد والجماعة . فالفكر الليبرالي يرفض الأفكار الموروثة والتي ترى أن للمجتمعات غايات محتومة - غيبية أو غير غيبية - وأن الفرد مسخر لتحقيق هذه الغايات . وعلى العكس فإن الفكر الليبرالي يرى أن الفرد هو اللبنة الأولى ، وهو الأساس في المجتمعات ، وأن هذا الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته والسعى المستمر وراء غايات وأهداف خاصة متغيرة دوما مع تغير الظروف ومدى ما يحققه من انجازات أو يصادفه من اخفاقات . فالفرد هو القوة الدافعة للمجتمع ، وهو بفعله ، وفعل أقرانه ، يجر المجتمع من ورائه للتغيير . والأمر على العكس - في المذاهب الجماعية - حيث ترى أن للمجتمع غايات وأهدافا نهائية يستخدم فيها الفرد كوسيلة ، فالمجتمع وليس الفرد هو الحقيقة الأولى والنهائية في هذه المذاهب الجماعية .

٤ - رغم أن المشهور هو أن توماس هوبز قد دافع عن السلطة المطلقة - وبالتالي الاستبداد الملكي - فإنه من وجهة نظر معينة - كان من أوائل من أرسوا مبادئ المذهب الفردي . فالغرض من الجماعة - عنده - وأساس وجودها هو حماية حقوق الأفراد من حالة الوحشية والبربرية والتي يتعرض فيها كل فرد للاعتداء من جانب الآخرين ، « حرب الجميع ضد الجميع » ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الجماعة السياسية ، التي يتنازل فيها كل فرد - في شكل من أشكال العقد الاجتماعي - عن جزء من حريته للحاكم أو السلطان حماية لحياته وحقوقه الباقية . وبذلك فقد كانت نقطة البدء عند هوبز هي حقوق الأفراد وحياتهم ، وهي أيضا مبرر الجماعة والسلطة . ومع ذلك يظل جون لوك هو المؤسس الحقيقي للمذهب الليبرالي في دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الإنجليزية . وقد بدأت - عند لوك - تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد والتي يستمدونها من القانون الطبيعي السابق على القوانين الوضعية . وهذا القانون الطبيعي يفرض نفسه على الجميع ،

فمنه يستمد الأفراد مباشرة حقوقهم الأساسية من ناحية ، فضلا عن أنه يقيد المشرع بقيود دستورية لا يستطيع تجاوزتها من ناحية أخرى . ومن هنا فإن الديمقراطية عند لوك لا تتميز فقط بأنها استجابة لرأى ومشاركة الأفراد ، وإنما في خضوعها لقيود لا يمكن المساس بها من حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية ولو باسم الأغلبية . فالعقد الاجتماعى - عند لوك - ليس تنازلا من الأفراد عن السيادة للسلطان ، بقدر ما هو اتفاق بين الجميع فى إطار القانون الطبيعى . وهذه هى فكرة الديمقراطية الدستورية . وفى هذا يختلف موقف لوك من الديمقراطية عن جان جاك روسو مثلا الذى طرح فكرة « الإرادة العامة » للشعوب ، والتى باسمها تفرض كافة الأحكام والقوانين دون أى قيد أو رادع . وهكذا يتضح انه رغم اتفاق هوبز ولوك وروسو على فكرة العقد الاجتماعى . فإن نتائجهم من حيث مفهوم الحرية تختلف اختلافا جذريا ، وهم فى ذلك يتراوحون بين معانى الحرية القديمة والحديثة وفقا لتعريف بنجامين كونستانت . ولعله مما قد يدعو إلى الدهشة أن يكون روسو هو الأقرب إلى تفكير الأقدمين ، فالحرية والديمقراطية عنده لا تتجاوز حق المشاركة فى الحكم وتكوين الإرادة العامة ، ولكن باسمها يمكن أن تتحقق ديكتاتورية الأغلبية والارهاب الثورى . فلا محل لحقوق الأفراد عند روسو . ويقع هوبز - للخرابة أيضا - فى موقف مختلط فهو من ناحية لا يطالب بالديمقراطية بل ويدافع عن الاستبداد ، وفى ذلك يمكن أن يقترب من الأفكار التقليدية وخاصة لدى أفلاطون وحديثه عن المدينة الفاضلة والمستبد العادل . ولكنه فى نفس الوقت يقترب من الأفكار الحديثة ويقطع صلته بالتراث التقليدى وفكر العصور الوسطى عندما يبدأ تحليله من نقطة الاعتراف بالفردية وحقوق الأفراد كأساس للمجتمع . ويظل لوك هو الممثل الحقيقى لليبرالية حين يجمع بين الديمقراطية وحقوق الأفراد . فالديمقراطية عنده وهى تتطلب المشاركة فى الحكم ، فإنها لا تطلق العنان للأغلبية وإنما تقيد بها بقيود دستورية من حقوق الأفراد فى المشاركة فى الحكم ، ومن ثم فى الدعوة إلى الديمقراطية ، ولكنها وبنفس القوة تضع القيود والضوابط على حكم الأغلبية وكافة السلطات ، فهى ديمقراطية دستورية تحمى حقوق الأفراد الأساسية

وحرياتهم . ويؤكد لوك على اعتبار - يصبح فيما بعد أحد أسس الليبرالية - وهو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة . فالاعتراف بمجال خاص يستقل الفرد به دون تدخل يتطلب أن تتوزع الملكية ولا تتركز في يد واحدة - ولو كانت يد الدولة . وهنا أيضا نلمح بأن الاحتكار عدو الليبرالية ، يستوى في ذلك الاحتكار الخاص أو العام . فالحرية تتطلب تنوع الملكيات ، ومن هنا تصبح الملكية الخاصة شرطا لحرية الأفراد . وهكذا نجد لدى لوك مبدأين أساسيين من مبادئ الليبرالية والتي استمرت معها إلى وقتنا المعاصر ، ألا وهما فكرة دولة القانون من ناحية ، وفكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى .

وقد ساهم عصر التنوير بكتابه سواء في فرنسا أو انجلترا في دفع الأفكار الليبرالية . وكانت أسماء منتسكيو وكندرسية وفولتير وهيوم مما ساهم بدرجات متفاوتة في تأكيد هذه التقاليد الليبرالية . ومع ذلك تظل المدرسة الاسكتلندية في التنوير هي الأساس في اعطاء الليبرالية في شكلها المتكامل ، وخاصة مع دافيد هيوم وآدم سميث . ورغم أن كتابات جون استيوارت ميل عن مذهب المنفعة حيناً ، وتحبيذه لبعض أشكال التدخل الاشتراكي أحياناً أخرى تلقى بعض الظلال على أفكاره الليبرالية ، فإن كتاباته وخاصة « عن الحرية » تمثل العمدة في الفكر الليبرالي .

٥ - إذا كانت هذه الليبرالية قد وجدت تلك الجذور الفكرية من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين وخاصة منذ القرن السابع عشر في انجلترا وفرنسا - وإلى حد ما في الولايات المتحدة - فإنها وجدت أهم تطبيقاتها في انجلترا خلال القرن التاسع عشر . ويمكن بصفة تقريبية القول بأن الفترة منذ نهاية الحروب النابليونية (١٨١٥) وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) هي أظهر فترات الحكم الليبرالي ، وخاصة في انجلترا . وكان تداول السلطة بين حزب الأحرار وحزب المحافظين تعبيراً عن سيطرة الأفكار الليبرالية . وظل حزب الأحرار مؤثراً في الحياة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية تقدم حزب العمل وبعدها احتل

هذا الحزب دور الأحرار في مناوأة المحافظين في تولى مقاليد الحكم .

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن العصر الذهبي للفكر الليبرالى فى التطبيق خلال القرن التاسع عشر قد اصطحب بازدهار ونمو الثورة الصناعية فى انجلترا ، أو ما عرف باسم النظام الرأسمالى . وقد صاحب هذا الازدهار للنشاط الاقتصادى الصناعى بداية تدخل الدولة فى ضبط حدود ذلك النشاط . فصدرت القوانين المنظمة للعمل سواء من حيث وضع الضوابط على تشغيل الأحداث والنساء أو مراعاة ظروف الأمان والصحة . وقد تم هذا التدخل دائما بضغط من الليبراليين ، الأمر الذى يؤكد أن مايعرف باسم « دعه يعمل » *Laissez Passer, Laissez faire* لم يكن أبدا من تعاليم الفكر الليبرالى . فالنظم الليبرالية اعترفت دوما بدور هام للدولة ، ولكن مع ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأفراد وحررياتهم . وهو أمر لايتعارض مع مبدأ تدخل الدولة .

٦ - مع قيام الحرب العالمية الأولى بدأ تراجع الليبرالية المستمر على المستوى الفكرى وظهرت اتجاهات التدخل الحكومى غير المقيد ، ولم يعد للفردية وحقوق الأفراد وحررياتهم نفس القدر من القدسية والاحترام . ومن الطريف أن هذا التراجع عن مبادئ الليبرالية قد بدأ بمنطلق لايتعدد كثيرا عن فكرة الحرية الفردية . فإذا كانت هذه الفكرة فى أصلها تستند إلى ضرورة احترام مجال خاص للفرد دون تدخل وبما لايتعارض مع حقوق الآخرين ، فقد بدأ يظهر إلى جانب هذه النظرة « السلبية » للحرية مفهوم آخر « ايجابى » لحرية الفرد ، فلا يكفى لتحقيق حرية الفرد أن يمتنع التدخل أو الاعتداء على مجاله الحيوى ، وإنما لابد فوق ذلك أن يكون الفرد بالفعل سيد قراره . وهو لا يكون كذلك إلا إذا تخلص من كافة المؤثرات على ارادته سواء كانت ظروفًا طبيعية أم كانت راجعة إلى جهله أو حتى إلى غرائزه . فالفرد كيان عاقل ومفكر لاينبغى أن يخضع لغير عقله أو لغير العقل بصفة عامة . ومن هنا أصبح من الممكن ، باسم الحرية الفردية ذاتها ، أن تفرض على الفرد - ولمصلحته - أمور لم يكن ليدركها لقصور فى ظروفه المادية أو النفسية . فالعقل والعقلانية أمور

موضوعية يتفق عليها الجميع وبالتالي يجب خضوع الأفراد لمنطقها اعمالا لحررياتهم - حتى رغم أنفهم ! ومن الواضح أن الانتقال من هذا المفهوم الجديد للحرية «الإيجابية» إلى نوع من المجتمعات الأبوية ومزيد من التدخل في حياة الأفراد وحررياتهم لم يعد يتطلب أكثر من خطوة صغيرة . وقد أوضح ايسيا برلين (١٩٥٨) هذه التفرقة مشيراً إلى أن بداية تراجع الليبرالية والفردية إنما قد تم باسم الحرية الفردية ذاتها ، والتي على أساسها بدأت الليبرالية .

وفي نفس الوقت بدأت تظهر أفكار أخرى تنافس الفردية وتعارضها . فالليبرالية وهى تبدأ بالفرد فإنها بالتالى دعوة عالمية لحقوق الفرد والإنسان مجرداً من أى اعتبار خاص بالجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة . وظهرت بوجه خاص تيارات فكرية تتجاوز الفرد وتقّس ، على العكس ، العرق أو الطبقة . فقامت الأفكار الفاشية تدعو إلى تغليب القوميات مع سيادة العرق من ناحية ، والأفكار الاشتراكية وتدعو لسيطرة طبقة العمال من ناحية أخرى . وهكذا بدأت تتوارى الفردية وراء أفكار شمولية لا ترى سوى العرق (ألمانيا وإيطاليا) أو الطبقة (روسيا) . وكان قيام النظام البلشفي في روسيا (١٩١٧) ثم الفاشي في إيطاليا (١٩٢٣) والنازي في ألمانيا (١٩٣٣) مؤذناً بأفول الليبرالية وتراجعها .

وجاءت الأزمة العالمية ١٩٢٩ كاشفة عن قصور الرأسمالية واقتصاد السوق . ومن هنا أصبح تدخل الدولة قاعدة عامة وإن اختلف مداه وحدوده . فما زالت معاقل الليبرالية القديمة في إنجلترا والولايات المتحدة تحتفظ بقدر من الحريات مع تدخل واسع للدولة في المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وانتهى أو انحصر دور الأفراد وحررياتهم في معظم دول وسط أوروبا وشرقها والتي عرفت أشكالاً مختلفة من الدكتاتوريات . ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وسيطرة الأحزاب العمالية والاشتراكية على معظم دول أوروبا الغربية تأكدت المذاهب التدخلية مع استمرار بعض تقاليد الحكم الليبرالى - على حياء - في الديمقراطيات الغربية . ومع استقلال المستعمرات القديمة وقيام دول العالم الثالث اكتشفت من ناحية قومياتها الحديثة ،

ومن ناحية أخرى افتقادها للتقاليد الديمقراطية ، وبالتالي فقد اضطرت إلى إقامة حكومات قوية لم تلبث أن تحولت في معظمها إلى أشكال من الحكم الفردى أو الشمولى . وهكذا بدأ النصف الثانى من هذا القرن وقد غلبت النظم الشمولية معظم المعمورة تدعمها ايدولوجيات جاهزة ونماذج فعالة للحكم البوليسى . ولم يعد غريبا أن يسود الاعتقاد بأن عصر الليبرالية قد ولى إلى الأبد ، وأن الظاهرة الليبرالية ليست إنسانية أو عالمية بقدر ما هى خاصة بعدد محدود من الدول الغربية الصناعية وربما اليابان . وظل وضع الهند محيرا يشير الدهشة أكثر مما يدعو إلى الاهتمام .

٧ - فى هذا الجو الغامر من تقهقر الليبرالية بدأت تظهر بعض الأصوات المنفردة التى تدعو إلى الليبرالية رغم كل ذلك . وفى مقدمة هؤلاء ظهرت كتابات فون هايك عن « الطريق إلى العبودية » قبل نهاية الحرب الثانية ، ثم كتاباته التالية فى موضوعات الحرية ودولة القانون . وقد بدأت هذه الدعوات الجديدة لليبرالية كرد فعل لما اظهرته النظم الشمولية وخاصة الماركسية من اهدار للحريات وانعدام للكفاءة من ناحية ، وما بدا من مظاهر التحلل الاقتصادى فى العديد من الدول الغربية والتى بالغت فى التدخل تحت تأثير الأفكار الكينزية (انجلترا) من ناحية أخرى . وتمثل مساهمة هايك إضافة جديدة لليبرالية فى تحديد معنى الفردية وسنده ، حيث يرى أن مجالات المعرفة بطبيعتها واسعة لاتسمح لأى فرد أو مؤسسة أو جهاز بالاحاطة الكاملة بها ، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى نظام لا مركزى - على نحو فردى - يسمح لكل فرد بالاستقلال فى اتخاذ قراراته فى المجال الذى تزيد معرفته به عن غيره . ولذلك فإن الفردية هى أساس الكفاءة الاقتصادية . فنظام السوق عن طريق توزيع القرارات الاقتصادية بين العديد من الأفراد والمشروعات هو وحده الذى يمكن من الاستفادة العظمى من المعلومات عن الموارد والإمكانيات والحاجات . ودون ذلك ، فإن الاستناد إلى قرارات مركزية لإدارة الاقتصاد - بما تفتقر إليه من معلومات كافية - إنما هو تبديد فى الموارد والطاقات . كذلك ساهم هايك وغيره -

وخاصة راولز - في تحديد فكرة دولة القانون وضرورة الانصياع لقواعد عامة ومعروفة سابقا . فالقانون ليس مجرد أوامر تصدر من السلطة ولا هو مجال للتحكم . هناك قيود من حقوق الأفراد وحررياتهم لا يجوز الجور عليها ، وهناك اجراءات شكلية لا بد من مراعاتها ضمانا للاستقرار القانوني والاقتصادى لمراكز الأفراد وحقوقهم . وربما كان كتاب «نظرية العدالة» لراولز من أهم ما صدر أخيرا في أساس السلطة والقانون القائم على الحرية والمساواة في الفرص تأكيدا لمبادئ الليبرالية . وفي نفس الوقت الذى أعادت فيه الليبرالية الجديدة صوتها للتخفيف من حدة تدخل الحكومات ووضع الضوابط والقيود على التوسع البيروقراطى السرطاني ، قدم جيمس بوكنان (جائزة نوبل في الاقتصاد) نظريته في « الاختيار العام » مما ألقى شكوكا جديدة على مدى إمكان الاطمئنان إلى سلامة قرارات الموظفين والبيروقراطية بصفة عامة واتفاقها مع المصلحة العامة . فقد أوضح بوكنان أن الموظف العام شأنه شأن أى فرد ، يتصرف بعقلانية ويبحث عن تحقيق مصالحه المباشرة - ليس بالضرورة المادية - وكثيرا ما لا يتأثر بالأعباء والتكاليف العامة الناجمة عن قراراته لأنها تمول عادة من الخزنة العامة وبالتالي لا تنصرف آثارها إليه مباشرة . فالدولة ليست كيانا ميتافيزيقيا وإنما هي مجموعة من الهيئات والمؤسسات ولكل منها مصالحه الفئوية ونظراته الخاصة . وليس من الصحيح أن كلا منهم يبحث عن المصلحة العامة ، بل إن فكرة المصلحة العامة تتأثر وتتغير من هيئة لأخرى في نفس الحكومة وكثيرا ما يسود التنافس والتناقض بين أجهزة الدولة نفسها . وهو يرى أن انعدام الكفاءة في إدارة المصالح العامة إنما يرجع إلى سبب رئيسي وهو أن التكاليف والأعباء التي تترتب على قرارات الموظفين لا تؤثر فيهم مباشرة ، وإنما يتحملها الاقتصاد القومي في مجموعه . وعلى العكس فإن المزايا التي تنجم عن قراراتهم بالتوسع في الانفاق أو الاستثمار أو القيام بمشروعات جديدة أو غير ذلك يعود نفعها عليهم بشكل مباشر . وهذه المنافع قد لا تكون دائما منافع مادية ، فقد تكون مزيدا من السلطة أو الهيبة أو الهيئان أو غير ذلك . وهكذا أوضحت نظرية «الاختيار العام» صعوبة الارتكان إلى أجهزة الدولة وحدها لتحقيق الصالح العام .

وهكذا يبدو أن الدعوة إلى الليبرالية وهى تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان ، فإنها تساعد على مزيد من الكفاءة الاقتصادية وقد تحقق فى ظلها - عملا - مزيد من العدالة والمساواة بين الأفراد ، وبذلك تمثل عنصرا من عناصر التقدم . وإذا كانت الليبرالية دعوة إلى الحرية وإلى الكفاءة فإنها وبنفس الدرجة دعوة إلى السلام . فلم يجبرنا التاريخ عن أية حروب وقعت بين دول تأخذ بالنظم الليبرالية ، فهذه نظم منطقها الحوار والمنافسة وليس القهر أو الحرب .

ولعل أهم ما تتميز به الليبرالية - فى اعترافها بحقوق الأفراد وحررياتهم - هو قدرتها على التسامح والتعايش مع مختلف القيم التى يؤمن بها كل فرد طالما لا يحاول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل . هذا التسامح فى التعايش مع مختلف الآراء والمعتقدات قد أعطى لليبرالية نضجاً وعمقا فى عدم الانسياق وراء المطلقات . فأوروبا التى عرفت أشد وأقسى أنواع الحروب الدينية فى القرن السادس عشر هى نفسها التى استطاعت أن تتعايش مع حرية العقيدة للجميع دون تعصب فى القرون التالية . وبالمثل فإن أوروبا (الغربية) القرن العشرين والتى عرفت أبشع الحروب (حريين عالميتين) للصراع بين القوميات ، هى نفسها التى تسعى الآن لنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسة بعد أن خففت من غلواء القومية كما سبق وخففت من غلواء الدين .

وأخيرا فإن هذه الليبرالية الجديدة تواجه عداء مزدوجا على كل من جانبي اليمين واليسار . فإذا كان اليسار يتهمها بأنها فى دعوتها للفردية تنسى المجموع ، فإن اليمين من ناحيته يأخذ عليها تجاهل الأوضاع والمزايا التاريخية المستقرة لقومية أو دين أو جنس . الليبرالية لاتعترف بالفرد الا باعتباره إنسانا بصرف النظر عن دينه أو لونه أو عرقه أو طبقته ، وهو أمر لا يسهل قبوله دائما .

وإذا كان جوهر الفكر الليبرالى - والأمر كذلك - يستند إلى الاعتراف بحقوق أساسية للفرد ، فإنه بالمقابل لا يهمل المجتمع أو الدولة ، ولكنه يحرص - وبنفس القوة - على عدم الخلط بين الدولة والمجتمع من ناحية ، وعلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع من ناحية أخرى . الأمر الذى قد يستحق بعض المناقشة .



الفرد - المجتمع - الدولة

٨ - ليس صحيحا أن الفكر الليبرالى وهو فردى النزعة يهمل مصالح المجتمع ليصبح نهبا للمصالح الأنانية للأفراد حيث يتسيد القوى ويدبل الضعيف وسيطر الغنى ويسحق الفقير . الفكر الليبرالى - وهو يحمى حقوق الأفراد الأساسية - يهتم بنفس القوة بحماية الصالح الاجتماعى وتوفير مظلة واقية للضعيف والفقير . وهكذا فإنه لا يمكن تجاهل مناقشة علاقة الفرد بالمجتمع فى أية مناقشة حول الديمقراطية الليبرالية . وربما تكون هذه هى إحدى أهم قضايا الفكر السياسى التى شغلت الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة منذ القدم بحيث لا يكاد يوجد جديد يمكن أن يضاف إلى كل ما قيل فى هذه القضية الهامة . ومع ذلك فإن الأمر هنا - وكما هو الحال فى معظم القضايا الرئيسية - يحتاج إلى الاستمرار فى معاودة التفكير وتقليب الأمور دون أن يمكن الفصل فيها بكلمة نهائية تحسم الأمور إلى غير رجعة . وفى هذا رحمة بالعالمين . فاستمرار تغير الظروف يتطلب استمرار إعادة النظر وترجيح اعتبارات ربما كانت مرجوحة فى ظل ظروف سابقة .

ومن هذا المنطلق فإننى أود أن أعيد طرح هذه القضية القديمة والحديثة معا من

أحد جوانبها الأساسية وهى علاقة الدولة بكل من الأفراد والمجتمع حيث يبدو أن هناك انطبعا شائعا يخلط بين الدولة والمجتمع ويطابق بينهما . وهكذا تناقش عادة مسائل الدولة ودورها بشكل ضمنى وكما لو كانت الدولة هى المجتمع ويتحول الحديث عن علاقة الفرد بالمجتمع إلى حديث عن علاقة الفرد بالدولة . وهذا الخلط بين الدولة والمجتمع فضلا عن أنه غير صحيح فقد تكون له آثار ونتائج فادحة على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع على السواء .

٩ - الحقيقة إن الدولة ليست هى المجتمع وإن كانت تمثل ضرورة أساسية لحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد فى نفس الوقت . الدولة هى مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية والتي تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسى تجسد مشروعيتها فى حمايتها لمصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد . ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأن لأجهزتها فى الواقع وجودا مستقلا وحياة خاصة - وربما مصالح فردية متميزة - يمكن أن تتناقض وكثيرا ماتتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فقد كانت كافة الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التى - رغم ادعائها بالعمل من أجل المصلحة العامة وأحيانا بإسم الحق الإلهى - كانت عدوانا على المجتمع والأفراد . ومن هنا فإن دراسة المجتمعات السياسية تقتضى التعرض لأطراف ثلاثة : الأفراد والمجتمع والدولة ، وهم مع ذلك مندمجون فى وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد فإنهم أكثر أطراف العلاقة وضوحا . فهم حقائق مادية ملموسة . ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه البساطة أو الوضوح . فالأفراد هم فى نهاية الأمر حقوق وإمكانيات . ومالم تتوافر لهؤلاء الأفراد حقوقهم وحررياتهم فإن وجودهم المادى فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية قد تتهدد أو تهدر كلية . وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى جماعة منظمة . وقد افاض

فلاسفة السياسة منذ وقت طويل في تأكيد أن وضع الفرد غير مستقل عن الجماعة، وأن الحديث عن الفرد دون الجماعة إما غير ممكن أو بالغ الاضطراب والوحشية (هوبز مثلا) . ولذلك فإن وجود الجماعة بقدر ما يضع الحدود والضوابط على حقوق الأفراد وحررياتهم بقدر ما يؤكد هذا الوجود ويضمن حقوق الأفراد وازدهارهم .

وأما الجماعة أو المجتمع - وهى ريبا أكثر أطراف العلاقة أهمية وإلحاحا - فإنها تبدو أقل وضوحا وتحديدا . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكونين للجماعة . المجتمع حقيقة اجتماعية تشمل مجموع الأفراد حقا ، ولكنه أيضا حقيقة تاريخية تمتد من الماضى بترائه إلى المستقبل بآماله ومن ثم ينصرف إلى الأجيال القادمة كما يهتم بالأجيال الحالية ويحافظ على تراث الأجيال السابقة . والمجتمع يتسع لعدد من القيم الحضارية والإنسانية التى تميز أبنائه ، ويحرص على تنمية قدراتهم وإطلاق ملكاتهم الخلاقة ويشارك فى تراث الإنسانية . وهكذا فالمجتمع حقيقة مادية - بأفراده وعلاقاتهم - وهو حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضى بالمستقبل ، وهو أيضا رسالة حضارية بها يحاول أن يضيفه إلى التراث العالمى بخبرات أبنائه . وإذا كان هناك تمايز بين الأفراد والمجتمع بما يميز المقابلة بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، فإن هناك أيضا تداخلا واندماجا بينهما فلا وجود للأفراد دون مجتمع ولا معنى لمجتمع دون أفراد احرار وقادرين . وقوة المجتمع إنما هى من قوة أفراده . فالمجتمع يجاوز الأفراد المكونين له ولكنه أبدا لا يستطيع التجاوز عنهم . على أن المجتمع بالمفهوم السابق كحقيقة اجتماعية وتاريخية وثقافية لاعمى له ولا فاعلية دون تنظيم قانونى وقهر منظم أو بعبارة أخرى دون سلطة سياسية . ومن هنا يجىء دور الدولة أو الطرف الثالث فى العلاقة بين الأفراد والمجتمع ، وفقط عن طريق السلطة السياسية يمكن أن ينتظم المجتمع وتحقق حقوق الأفراد وحررياتهم . فالدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل الرئيسية لقيام المجتمع وحماية حقوق الأفراد ، وبدون هذه السلطة السياسية لا وجود للمجتمع أو الأفراد . الدولة

ضرورة لا غنى عنها لكل من طرفي المعادلة : الأفراد والمجتمع . الدولة الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع . ولكن الدولة أيضا عنصر مستقل بأجهزته ومؤسساته وموظفيه . والدولة بالقطع ليست المجتمع وإنما هى اداة المجتمع والأفراد معا لضبط ايقاع العلاقات فى المجتمع . الدولة حقيقة قانونية وسياسية وهى تعطى لكل من المجتمع والأفراد وجودهما القانونى وتنظيم العلاقات بينهما . ولكن ينبغى الحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع . الدولة وسيلة المجتمع ولكنها أيضا ضمان الأفراد . والدولة ليست مجرد حصيلة التقابل القانونى والسياسى للأفراد والجماعة . الدولة لها وجود مستقل فى شكل أجهزة ومؤسسات ، وهى أجهزة لها منطقتها الخاص ومصالحها المتميزة .

ومع تضخم الدولة ومؤسساتها فى العصر الحديث أصبح من الخطر تجاهل حقيقة الدولة كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات ذات المصالح الخاصة والتي قد تتعارض أحيانا مع مصالح الجماعة أو مع حقوق الأفراد وحررياتهم . فمع تطور ونمو أجهزة الدولة لم يعد من المستبعد أن تطور هذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة ضيقة تستخدم فيها سلطة الدولة والقهر القانونى لغير اعتبارات التوازن بين مصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فإن أخطر ما تتعرض له مصالح المجتمع وحقوق الأفراد هو أن يسود الاعتقاد فى الاندماج والتطابق بين الدولة والمجتمع ، وإن كل ما يصدر عن أجهزة الدولة إنما هو تعبير عن المصلحة العامة . ونجد أن الأغلب فى الدول الشمولية الاتجاه إلى تأكيد التطابق بين الدولة والمجتمع . فالدولة هنا هى تجسيد المصلحة العامة ولا وجود للمجتمع إلا من خلال أجهزة الدولة ، وكما لو كانت الدولة كيانا ميتافيزيقيا للمصلحة العامة وليست مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المحددة يسيطر عليها عدد من الأفراد والفئات الاجتماعية (الموظفين) والتي كثيرا ما تحمى مصالحها المباشرة وراء ستار الدفاع عن المصلحة العامة . وإذا كانت فكرة الدولة تجاوز قطاعا الموظفين المسيطرين على أجهزتها ، فإنه لاينبغى أيضا تجاهل حقيقة أهمية الدور الذى يلعبه هؤلاء الموظفون فى تحديد توجهات أجهزة

الدولة واختياراتها . وقديما وعندما كان جهاز الدولة محدودا ودورها مقيدا فقد كان لعقل الدولة وتوجهها السياسى الغلبة ، فى حين أنه فى الوقت الحاضر ومع توسع نشاط الدولة وانتشار أجهزتها ، فقد أصبحت الغلبة للعنصر البيروقراطى وأصبحت الدولة إلى حد كبير رهينة الموظفين . ومن هنا فإن وضع القيود والضوابط على حجم الدولة وأجهزتها أمر لا يقل خطورة عن أهمية وجود الدولة ذاتها لتنظيم علاقات الأفراد وحماية مصالح المجتمع . فإذا كان من الصحيح انه لا حياة للأفراد ولا وجود للمجتمع دون سلطة سياسية ودون دولة قوية ، فإن الصحيح أيضا انه دون وضع القيود والضوابط على حجم الدولة نفسها فإن حقوق الأفراد ومصالح المجتمع قد تهدر باسم المصلحة العامة لصالح العاملين بها (الموظفين) .

١٠ - إذا كان من الضرورى إبقاء التفرقة والحدود بين حقوق الأفراد ومصالح الجماعة وسلطات الدولة ، فإنه ينبغى التذكر بأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التى ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق . ونقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة ، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة ، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردى والجماعى . وينبغى أن نعترف انه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسة ، الاقتصاد ، الأخلاق) العديد من الظروف والمؤثرات . ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة والسلطة من ناحية ، والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكن بنوع من التبسيط القول بأن اداة السياسة الرئيسية هى الدولة التى يتركز فيها استخدام السلطة ، فى حين أن المجال الطبيعى للاقتصاد هو السوق وحيث تعبر المصالح أو المنافع المختلفة والمتعارضة عن نفسها فيما تظهره هذه السوق من مؤشرات وخاصة الأسعار ، وإن الأخلاق - بالمعنى الواسع - تفرض سلطانها فيما جاوز كلا من الدولة والسوق بأشكالهما المنظمة وتستند بالتالى إلى ما يعتمل فى ضمير المجتمع .

إذا كانت المجتمعات والأفراد يخضعون في سلوكهم لاعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، فإنه من الضروري في أى مجتمع سليم ان يتوافر نوع من التوازن بين هذه الاعتبارات دون أن يطغى احدها على الباقي . فتغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى لابد وأن يؤدي إلى اختلال جوهرى في أمور الجماعة والأفراد معا . فسيطرة السياسة - أى السلطة - لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه ، بل غالبا ما يؤدي تدخل أجهزة السلطة في الاقتصاد إلى تسخيرها لتحقيق مصالح اقتصادية ذاتية وبالتالي شيوع الفساد والانحراف . وهكذا تؤدي غلبة السياسة إلى افساد كل من الاقتصاد والأخلاق . وبالمثل فإن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة كثيرا ما ينطوى على نوع من التوحش الأنانى وفرض سلطة الغنى على الفقير مما قد ينعكس سلبيا على الانجاز الاقتصادى نفسه فضلا عن انه لن يلبث أن يصبح مظهرا من مظاهر التسلط والقهر الذى يجاوز أى قهر سياسى . ومع غياب الروادع الأخلاقية وسيطرة المصالح الاقتصادية الخاصة تحتل أمور السياسة والأخلاق معا . وأخيرا فإنه من العبث الاعتقاد فى إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيم الأخلاقية وحدها - وسواء كانت القيم دينية أو غير دينية - فلن تلبث ان تؤدي غرائز الأفراد فى التسلط والأنانية إلى إهدار هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح الأخلاق الرسمية قناعا للاستغلال والاستبداد .

وهكذا فإنه لا بد من الاعتراف بضرورة وجود سلطة سياسية ، وبالتالى نوع من الردع المنظم من ناحية ، وكذلك من الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيقها من ناحية ثانية ، فضلا عن ضرورة توافر قيم اخلاقية تحدد المقبول وغير المقبول اجتماعيا من ناحية ثالثة . وبذلك تعمل السياسة والاقتصاد والأخلاق معا كل فى مجال ، فضلا عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها فى نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضحة لكل منها ، مما يفتح الباب

لاجتهادات متعددة يمكن أن يثور حولها الخلاف . ولعل تاريخ والفكر والفلسفة هو إلى حد بعيد مناقشة لأفضل أشكال التوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق .

وإذا كان من الصحيح أن كلا من السياسة والاقتصاد والأخلاق يؤثر بشكل ما في سلوك الأفراد والدولة والمجتمع ، فإنه من الصحيح أيضا أن كلا من هذه الكيانات أكثر قدرة وتأهيلا لمراعاة بعض هذه الاعتبارات دون غيرها بشكل أقدر .

فإذا كانت هذه الكيانات الثلاثة : الأفراد والدولة والمجتمع ضرورة لاغنى عنها ، فإنه ينبغي - كما سبق القول - تحقيق التوازن بينها . ومن الضروري أيضا الاعتراف بأن لكل منها مجالا - يجيد فيه وتبرز فيه قدراته الخلاقية . فالدولة أقدر ما يكون في مباشرة السلطة أو القيام بأعمال السياسة ، وهى ليست بنفس الكفاءة في ممارسة الاقتصاد أو صيانة الأخلاق . وعلى العكس فإن الأفراد أكثر احساسا بالمصالح المباشرة والخاصة وبالتالي بمعالجة أمور الاقتصاد ، وبصفة عامة لا يزدهر السوق دون قطاع خاص قوى . ومن ناحية ثالثة نجد أن المجتمع المدني - بكافة مظاهره - هو الأمين الطبيعي على حماية القيم وصيانة الأخلاق . وهكذا فإن التوازن بين اعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، يقتضى ، بالضرورة ، توازنا مقابلا في الأدوار التى يقوم بها كل من الدولة والفرد والمجتمع ، وبالتالي توازنا بين دولة قوية ، ونظام للسوق الكفاء ، ومؤسسات سليمة للنشاط الاجتماعى .

والنظم الليبرالية وهى تسعى إلى تحقيق هذا التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع وسلطات الدولة من ناحية واعترافها بمجال مقبول لكل من الاقتصاد والأخلاق والسياسة من ناحية أخرى ، فإنها لا تدعى انها تحقق المجتمع المثالى أو انها تنجح فى الوصول إلى فكرة الكمال ، بل ان جوهر النظم الديمقراطية الليبرالية هو الاعتراف بالقصور المستمر ، وأن هناك حاجة وإمكانية للتغيير والتقدم . وفكرة المجتمع المثالى أو المدينة الفاضلة على الأرض ، وهى فى جوهرها نقيض للفكر الديمقراطى الليبرالى .



ليست جنة على الأرض

١١- كما يعيش الإنسان أحلامه وآماله ، فإن الجماعات قد عرفت بدورها أحلامها وآمالها ، ولم ييخل المفكرون والباحثون عن تقديم أحلامهم عن مجتمعات المستقبل ، مجتمعات الفضيلة والوثام والسلام . وإذا كانت جمهورية أفلاطون هي أشهر الأحلام عن المدينة الفاضلة ، فهي ليست الوحيدة فضلا عن أنها ليست الأخيرة . فكما راود هذا الحلم توماس مور في بحثه عن اليوتوبيا ، فقد سيطرت نفس الفكرة أو ما يماثلها على اذهان العديد من المفكرين والمصالحين الاجتماعيين ورجال الدين . وفي هذا تتقابل - رغم كل الفروق - أفكار سان أوجستين عن «مدينة الله» مع أحلام الاشتراكيين الأوائل في إقامة المجتمعات الجديدة لأوين أو فورية أو في بناء « الشيوعية » في آخر مراحل التطور الاشتراكي لدى الماركسيين . في جميع الحالات نحن بصدد تحقيق « الجنة » على الأرض ، والوصول إلى «الكمال» .

فلعل أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو قدرته المستمرة على رفض الواقع وتطلعه إلى التغيير في ضوء نتائج تجاربه وما يرسمه خياله من آمال وأحلام

عن المستقبل . ولذلك فإن مجتمعا بلا أمل ولا مثل عليا هو مجتمع محكوم عليه بالجمود وربما بالفناء . ومع ذلك فهناك فارق بين البحث المستمر عن المثل العليا ومحاولة الاقتراب من المدينة الفاضلة من ناحية ، وبين الاعتقاد في إمكان تحقيقها فعلا - وخطر من ذلك الادعاء بقيام هذه المدينة الفاضلة أو اللجنة على الأرض - من ناحية أخرى . وهو فارق بين الاعتقاد بأن طريق التقدم لانهاية له ، وبين الثقة بأن هناك محطة وصول إلى الكمال تتحقق عندما تتوافر شروط معينة ، اجتماعية أو دينية . في حالة نحن نعرف بأن الإنسان قاصر بالطبيعة مهما بلغ من تقدم ، وأنه رغم قصوره يسعى في رحلة بلا نهاية لمجاوزة هذا القصور . وفي حالة أخرى نحن نعتقد أن قصور الإنسان عارض وليس أصيل ، وأنه يمكن تحقيق حلم اللجنة على الأرض .

١٢- إن الإنسان من دون الكائنات ذو حضارة وتاريخ لأن غده يختلف عن أمسه ، ويتحقق ذلك لأنه يتطلع دائما إلى أعلى ، إلى مثل عليا وأحلام يريد بتحقيقها ان يرتفع عن واقعه وأن يجاوزه . وإذا كان في حياته اليومية يسعى إلى الفاعلية وانجاز النتائج وكثيرا ما يقبل التوفيق والتصالح بين الاعتبارات المختلفة مراعاة للظروف الواقعية ، فإن ذلك لا ينبغي أن يعنى انه يستطيع أن يتجاهل المثل العليا والمبادئ والتي لا تقبل تصالحا أو تنازلا . ومن هنا جاءت التفرقة بين ماهو « كائن » وما « ينبغي أن يكون » . وهذا ما دعا إلى أهمية التفرقة بين دور القانون الوضعي وبين دور الأخلاق والأديان بصفة عامة . الأول يهتم بما هو « كائن » ، والثانية بما « ينبغي ان يكون » .

ومع ذلك فينبغي الاحتراز وعدم الخلط بينهما . فالقيم تقود الإنسان وتسير له الطريق ، وينبغي بالتالي ان تتقدمه وتعلو عليه . وكلما خطا الإنسان خطوة في الاقتراب منها فإنها لن تلبث ان ترتفع وتتقدم بدورها خطوات ، ويظل بالتالي طريق التقدم والرقى مفتوحا أمامه . فالمثل العليا ، عليا بمعنى أنها ترتفع عن الإنسان وعن واقعه ، توجهه وترقى به ، ولكنها أبدا لا تنزل إليه ولا تندمج مع هذا

الواقع وإلا فقدت دورها ومعناها كمثل عليا . وكلما تقدم الإنسان وارتقى ، تقدمت مثله وارتقت بدورها بحيث تظل الفجوة بين الواقع والأمل دائما قائمة . فالأمر أقرب إلى ما يعرف في الكميات الرياضية بالنهايات Limits ، فقد تقترب منها ، ولكن أبدا لن نصل إليها أو نلتقى بها . بل إن المثل العليا تعرف نفسها تطورا وتقدما مع تقدم الإنسان . فالبشرية لم تناقش قضايا الحرية والمساواة إلا في عصور متأخرة وبعد أن حققت قدراً من التقدم والاستقرار مع التغلب على غوائل الطبيعة . فعندما قامت ثورات المصريين في الدولة المصرية القديمة لم تطالب بحقوقها في المساواة أو المشاركة السياسية وإنما أرادت فقط أن يعترف لأبناء الشعب بحق الحياة بعد الموت وأن يكون لموتاهم الحق في إقامة الشعائر الدينية اسوة بأبناء الملوك والأعيان . وانظر إلى تاريخ الرق الذي كان أمرا مقبولا ومشروعا في كافة الحضارات ، ومع تقدم البشرية أصبحت صحيحة روسو « إننا ولدنا أحرارا . . » على كل لسان . وهى أمور لم تكن معروفة قبل ذلك لعدة قرون . وقل مثل ذلك عن حقوق المرأة والأجنبي ، بل وحقوق المواطن نفسه . . القيم ترتقى مع ارتقاء الإنسان وتقدمه .

ويعرف رجال القانون وعلوم الاجتماع التفرقة بين القانون والأخلاق . فرغم أن كلا منهما يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع ، إلا أن القانون يهتم فقط بتنظيم ما هو « كائن » مراعى في ذلك اعتبارات الفاعلية والعملية ، في حين أن الأخلاق تسعى إلى ما « ينبغي أن يكون » مراعية في ذلك حماية المثل العليا والقيم النبيلة . القانون مسئولية الدولة تعمل على تطبيقه مستخدمة في ذلك القوة والردع المادى إذا احتاج الأمر ، في حين أن الأخلاق هى مسئولية المجتمع بأشكاله المختلفة ويقوم بحمايتها عن طريق الضمير الاجتماعى والردع المعنوى ، الذى كثيرا ما كان أكثر تأثيرا من الردع المادى للدولة . ومن هنا فإن هناك مناطق تلاق بين كل من أحكام القانون والأخلاق ، فضلا عن وجود مجالات أخرى مستقل بها كل منهما . وتتداخل دوائر التلاقى ويظل مع ذلك من الضرورى التمييز بين مجالى كل

من القانون والأخلاق ، الأول يتوخى النظام والاستقرار والفاعلية ، والثانى يسعى إلى الكمال . وتحتاج كافة المجتمعات إلى الأمرين معا . فلا استقرار ولا أمن بلا قانون ، ولا ارتقاء أو تقدم بلا أخلاق أو دين .

ومع ذلك فقد حاول - منذ القديم وحتى الآن - نفر من أصحاب النوايا الطيبة المطالبة بدمج القانون مع مبادئ الأخلاق سواء كانت مستمدة من تعاليم دينية أو مثل عليا مستقرة . وهى دعوة بها من الخطورة - وغالبا من الضرر - ما يعادل ما تنطوى عليه من حسن النوايا وطيب المقصد . وقد تنبه إلى هذه المشكلة علماء القانون منذ فترة طويلة فى دراستهم لما اسموه العلاقة بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى . فإذا كان القانون الوضعى ينظم العلاقات الاجتماعية ويحظى بمساندة الدولة وحمايتها المادية ، فإنه ينبغى أن يتوخى هذا القانون - مع احتفاظه باستقلاله - مبادئ العدالة والمثل العليا التى تتفاعل فى الضمير الجماعى ، وهو ما أطلق عليه اسم القانون الطبيعى . فالقانون الطبيعى باعتباره تعبيرا عن الضمير العام الجماعى لمثل العدالة والمبادئ السامية يمثل الهدف الأسمى للقانون الوضعى ، يقترب منه دون أن يندمج فيه . وقد يتعمق الاحساس ببعض مبادئ القانون الطبيعى فى الضمير العام حتى تكتسب نوعا من الإلزام وتختلط بما يعرف بالمبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية والتى لا يجوز للقانون الوضعى المساس بها . وهكذا تمثل فكرة القانون الطبيعى هدفا يسعى القانون الوضعى للاقترب منه من ناحية ، وقيدا على حرية المشرع عند الخروج أو الاعتداء على المبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية من ناحية أخرى . ونجاح قيام القانون الطبيعى بهذا الدور منوط فى الواقع فى الاعتراف الدائم بالفصل بينه وبين القانون الوضعى . وهذا الفصل هو ما سمح لفكرة القانون الطبيعى نفسه بالتطور والارتقاء بالمثل العليا للمجتمع ، وبالتالي بالضغط المستمر على تطوير القانون الوضعى والحيلولة دون الانحراف والخروج على المبادئ السامية التى يتضمنها هذا القانون المائل فى الضمير العام .

ويؤدى إعلان التطابق بين القانون الوضعى ومبادئ الأخلاق أو القانون الطبيعى إلى نتائج فى غاية الخطورة على مستقبل التقدم والإرتقاء . أما النتيجة الأولى فهى حبس الأخلاق والمبادئ السامية فى نصوص - مهما بلغت من دقة وبلاغة - فإنها ولاشك تقصر عن الاحاطة بما ينطوى عليه الضمير العام من معان وأحاسيس تعجز الفاظ اللغة عن التعبير عنها . وحتى فى الأحوال التى تستند فيها هذه المبادئ إلى التعاليم السماوية ، فإن تفصيل ما جاء عاما فى الكتب السماوية لابد وأن يستند إلى اجتهاد المجتهدين . وهو أمر إنسانى . وأما النتيجة الثانية فهى أن تجميد الأخلاق والمبادئ السامية فى نصوص يحول دون التطور والتقدم ، ويفقد أنصار التقدم حرية النقد والقدرة على التطوير ، فالمطالبة بتعديل وتطوير القانون الوضعى أمر مقبول ، لأن أحدا لا يدعى أن أحكامه تمثل الفضيلة الكاملة أو الحق المطلق . أما الادعاء بأن نصوص القانون الوضعى هى تعبير عن الأخلاق والمبادئ السامية ، فإنه مجرد كل مطالب بالتغيير أو التعديل من القدرة على رفع صوته لأن أحدا لا يعارض مبادئ الأخلاق والمثل العليا .

وقد أشرنا إلى إنه ليس صحيحا أن المثل العليا والمبادئ السامية لا يتناولها التطور ، فالصحيح أن تاريخ الإنسانية كله هو تاريخ تقدم وتطور القيم الأخلاقية والمثل العليا .

١٣ - لا تقتصر خطورة الاندماج والتطابق الكامل بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى أو المبادئ السامية على ما يمكن أن يصيب المجتمعات من جمود فى تطورها الحضارى ، بل إنه قد يكون المناسبة التى تسمح بإقامة أبشع أنواع الاستبداد ، وهو الاستبداد باسم المثل العليا . وقد انبأنا التاريخ أن أسوأ أنواع الاستبداد هى تلك التى تمت باسم المبادئ والمثل العليا . فتاريخ محاكم التفتيش فى أوربا فى العصور الوسطى ، والنظم المذهبية فى القرن العشرين سواء من حكومات استندت إلى الفكر النازى أو الشيوعى إنما قد استندت جميعها إلى أفكار وفلسفات لإقامة المجتمعات المثالية . فهى تارة حكم الدين ، وتارة أخرى إحياء أفكار هيجل

ونيتشه عن دور الدولة التاريخي ومكان الجنس الأرى ، وتارة ثالثة الخضوع لخدمة التاريخ وإقامة المجتمع الشيوعي .

ولا يقتصر الأمر على الانحرافات الشخصية لحاكم أو مستبد ، ولكن الأمر أعمق من ذلك . فعادة ما يصاحب هذه المذاهب البحث عن « الإنسان الجديد » أو « المجتمع الفاضل » . وعادة ماتحاول هذه النظم فرض هذه التصورات على مجتمعاتها قهرا وتجاوزا عن حقائق التطور الطبيعي . فلم يكن غريبا أن تحاول مثل هذه النظم فرض نوع من الهندسة الاجتماعية على المجتمعات لخلق ما يعتقد انه المدينة الفاضلة . وهكذا ينشأ سدنة هذا الفكر الموحد وكهنته الذين يفرضون على الخلق قوالب جامدة تمثل الأخلاق الرسمية والتي لم تلبث أن أصبحت قيذا وعبئا على التطور . وكثيرا ما أخفت الأخلاق الرسمية المعلنة فسادا وانحلالا تحت السطح . وقد حاولت اسبرطة أن تبني مجتمعا فاضلا على أساس من النظام والانضباط ، وذلك في مواجهة أثينا التي آمنت بالحرية والتطور . فهاذا كانت النتيجة !؟ اندثرت اسبرطة رغم انتصاراتها العسكرية ، ولم تترك أثرا ولا فكرا ، واستمرت أثينا مشعلا وحملت لواء الحضارة اليونانية . ولم تكن الفضيلة والنظام في اسبرطة سوى غطاء ظاهري أو غلالة رقيقة أخفت وراءها حقيقة أبنائها المنغمسين في الكذب والخداع والجهل .

١٤- إذا كان للقانون مجال ، وللأخلاق مجال آخر ، يتداخلان أحيانا ، ويفترقان أحيانا أخرى ، فمن الضروري الاعتراف بهما معا ، واحترام حدودهما دون خلط أو اختلاط . فالمجتمع لا يقوم ولا يستقيم دون قانون ، كما أن القانون وحده لا يكفي بل لابد وأن يستكمل بغيره من قواعد الأخلاق والمثل والقيم . الدولة كفيلة بالقانون ، والمجتمع أمين على الأخلاق ، ولا مجال للخلط بينهما . وشرط قيام الأخلاق والمثل العليا بدورها في تهذيب القانون وارتقائه هو ان تظل مستقلة عنه وغير مندجة فيه . وإذا كانت الدعوة إلى قيام الديمقراطية تزعم إقامة مجتمع

أفضل ، فإنها أبدا لا تدعى انها تقيم اللجنة على الأرض أو المدينة الفاضلة . ولعل ونستن تشرشل كان على حق حينما قال إن الديمقراطية هي أسوأ نظام ، ولكنها أفضل أسوأ الأنظمة المتاحة . الديمقراطية هي في نهاية الأمر الاعتراف بحدود قدرات الإنسان وقصوره ، ولكنها - عن طريق مداولة السلطة والسماح للرأى والرأى المعارض - تسمح أيضا بالتطور السلمى ، والافادة من التجارب السابقة دون الادعاء بالوصول إلى الكمال ، أو الزعم بإقامة مجتمع من الآلهة على الأرض ، غالبا ما يكون في الحقيقة اقرب الى مجتمع الشياطين .

ولكن إذا كانت الديمقراطية الليبرالية لا تدعى أنها تقيم اللجنة على الأرض ، فإنها بالمقابل تضع الضمانات لتقليل التعاسة والسماح بالتغيير والتطوير المستمر نحو الوصول إلى أوضاع أفضل . ويتحقق ذلك عن طريق العديد من الاجراءات والمؤسسات التى تسمح للنظام الديمقراطى أن يعمل ، وبشكل خاص أن يتطور فى سلام مع ضمان حد أدنى من حماية الحقوق الفردية ودون تعريض لها . ومن هنا فإن الحديث عن الأساليب والآليات المصاحبة للنظم الديمقراطية أمر لا غنى عنه .



الآليات

١٥- لعل الخاصية الأولى للدولة الديمقراطية الليبرالية هي أنها تمثل دولة قانون The Rule of Law, Etat de Droit . وكثيرا ما يميز فقهاء القانون الدستوري بين دولة القانون والدولة البوليسية في أن الأولى يحكم فيها القانون جميع التصرفات ويخضع لأحكامه الجميع بما فيهم الحاكم ، فهي قواعد عامة معروفة سابقا يستوى أمامها الحاكم والمحكوم . القانون سيد الجميع ومنه يستمد الحاكم سلطاته وفي الحدود التي يقررها . فدولة القانون هي دولة القواعد وليست دولة الأشخاص . أما الدولة البوليسية فهي دولة الحاكم ، والقانون أحد أساليب مباشرته السلطة ، فهو يعدل القوانين كيفما اتفق مع اهوائه وهو يستخدم القانون ولا يخضع له ، حتى وإن بدا شكليا أنه خاضع للقانون الذي يصدره ، إلا إنه في الحقيقة يستخدم القانون ويطوعه لتحقيق أهداف ومآرب السلطة . ولذلك فالدولة البوليسية - على عكس دولة القانون - هي دولة الأشخاص وليست دولة القواعد كما كان الحال في دولة القانون .

على ان دولة القانون في النظم الليبرالية هي دولة القانون الليبرالى ، بمعنى أن

القانون يهدف - إلى جانب تنظيم أمور الجماعة وتطويرها - إلى حماية حقوق الأفراد الأساسية ، فالفكر الليبرالي - كما سبق أن اشرنا - يبدأ من منطلق الحقوق الأساسية للأفراد والتي ينبغي أن تتوفر لها الحماية والظروف المناسبة لانطلاقها وتطويرها . ومن هنا يخضع القانون الوضعي لنوع من المبادئ الدستورية العامة في حماية الحقوق وتطويرها . وقد لا يقتصر الأمر على مجرد خضوع القانون للدستور وما يتضمنه من مبادئ دستورية مقننة بل إن هناك مبادئ عامة عليا مستقرة في كل عصر لحماية الحقوق الأساسية للأفراد وعدم المساس بها . وهذه المبادئ تستقر في ضمير المجتمع وفقا لمدى تطوره ومدى تطور العصر . ولذلك فإن دولة القانون في النظم الليبرالية لا بد وأن تتضمن الاجراءات الكفيلة باحترام هذه الحدود وإعادة النظر في القوانين الوضعية التي يمكن أن تخالف هذه المبادئ العليا لحماية حقوق الأفراد الأساسية . ويرتبط ذلك عادة بنظام قضائي مستقل وتربية سياسية مناسبة قائمة على ترسيخ مبادئ الفكر الليبرالي . ويمكن عن طريق هذا النظام القضائي الطعن في دستورية القوانين المخالفة لهذه المبادئ العليا . ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه الأفراد والمشروعات الخاصة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فإن قانون العقد ومبدأ سلطان الإرادة يحتل مكانا أساسيا في التنظيم القانوني للعلاقات الاجتماعية .

والحديث عن دولة القانون يطرح علاقة القانون الوضعي بالقانون الطبيعي ، أو المبادئ الدستورية العليا . وقد سبق أن تعرضنا لهذه القضية عند مناقشة فكرة المدينة الفاضلة . فالقانون الوضعي هو من صنع البشر ولا يدعى انه يمثل العدالة المطلقة أو يجسد المبادئ العليا للأخلاق ، ومن هنا يعترف القانون الوضعي دائما بإمكانية التعديل والتبديل من أجل الاصلاح والتحسين والتقدم . بل إننا رأينا ان ادعاء التطابق بين القانون الوضعي وبين القانون الطبيعي هو دعوة إلى الاستبداد والتسلط فضلا عن أنها دعوة إلى الجمود بالزعم بأننا وصلنا درجة الكمال . ولكن مع الاعتراف بانفصال القانون الوضعي عن القانون الطبيعي ، فإن ذلك لا ينفي أن

يكون هدف القانون الوضعي هو الاقتراب قدر الامكان من قواعد العدالة والقانون الطبيعي . وعلى وجه اليقين فإنه لايجوز - بمقولة عدم التطابق بين القانونين الوضعي والطبيعي - أن يعمد القانون الوضعي إلى مناقضة أحكام العدالة والقانون الطبيعي . فإذا كانت المساواة الحقيقية والعدالة الكاملة لايمكن ان تتحقق على الأرض ، فإنه لايجوز ان يصدر قانون ضد قواعد العدالة أو أسس المساواة بالتمييز مثلاً بين الأفراد على أساس من الدين أو الجنس أو اللون أو غير ذلك .

١٦ - كذلك فإنه إذا كان القانون الوضعي يتمثل القانون الطبيعي ومبادئ العدالة ويحاول الاقتراب منها ، فإنه لا ينبغي ان ننسى ان للقانون وظيفة اجتماعية محددة وهي تنظيم العلاقات الاجتماعية تحت مظلة القهر العام أو الالتزام القانوني عن طريق اجراءات السلطة التنفيذية . ولذلك فإن نطاق تدخل القانون في حياة البشر ينبغي أن يكون محدوداً بمعايير الكفاءة والفاعلية . فتدخل القانون لمنع كل مخالفة أخلاقية قد يكون أكثر وبالا على المجتمع من حيث الأعباء والآثار الاجتماعية . فإذا كانت جميع الأديان والمبادئ الأخلاقية تدين الكذب مثلاً ، فإن أياً منها لم يوفر لها جزاء دنيوياً اكتفاء بالعقاب في الآخرة أو بازدراء المجتمع . ومع ذلك فإذا كان للكذب آثار اجتماعية أو اقتصادية واضحة فإن القانون يتدخل كما في حالات التزوير أو الشهادة الزور أو غير ذلك . وليس معنى ذلك أن القانون يدعو إلى الكذب أو يتسامح فيه ، وإنما معناه أن القانون ليس هو الرادع الاجتماعي الوحيد ، فهناك الأخلاق وهناك الدين ، وينبغي أن يظل لكل منهما دوره وأثره . وكما أن الخلط والتطابق بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي مدعاة للاستبداد والظلم فإن امتداد القانون لكل مجال الأخلاق والدين قد يصبح اهداراً للقيم الأخلاقية أو الدينية نفسها . فالأفراد يستجيبون لأحكام القانون في ظل التلويح بجزاء السلطة العامة وهم يستجيبون لقيم الأخلاق وأحكام الدين في ظل احساسهم الاجتماعي وإيمانهم الديني مع خطر الازدراء الاجتماعي أو العقاب الإلهي . ولذلك فإن دولة القانون تفسح المجال واسعا لقواعد الأخلاق والدين . وسوف تفقد دولة القانون

الكثير من حيويتها إذا لم يعد بها من رادع سوى رادع القانون والزام السلطة . الأخلاق والدين يجب ان يزدهرا مع دولة القانون ، كل منهما في مجاله . بل إن التوسع في التدخل القانوني لكل مخالفة اخلاقية أو دينية - فضلا عن أنه قد يفقد معنى القانون ذاته لكثرة أحكامه وتشعبها ، وبالتالي عدم القدرة على الاحاطة بها - هذا التوسع قد يؤدي إلى اهدار دور كل من الفرد والمجتمع لصالح الدولة . القانون هو عمل الدولة أما الأخلاق والدين فهما مجال الأفراد والمجتمع ، وينبغي في أية دولة ليبرالية ان يكون لكل منهما دوره وفاعليته . فالفرد ومبادئه والمجتمع وقيمه في المنزل ، وفي المدرسة ، وفي المسجد ، وفي الكنيسة ، وفي الجمعيات ، وغيرها أدوار لا ينبغي التهوين منها لصالح الحاكم ورجال النيابة والبوليس .

وترتبط فكرة دولة القانون أيضا بمسائل متعلقة بالصياغة والاجراءات وليس فقط بالمضمون ، ومن هنا أهمية الشكلية في دولة القانون . فاهتمام القانون بوضع اجراءات التصرفات - في تحقيق الجرائم أو عند اصدار القرارات أو في اجتماعات المؤسسات - يقصد بها حماية الحقوق واحترام حريات الأفراد . فكثيرا ما يبرأ مجرم من العقاب لعدم احترام قواعد التفتيش أو القبض ، ولكن تبرئة المجرم في مثل هذا الحالة هو حماية لآلاف المواطنين الأبرياء من خطر التفتيش أو القبض التعسفي . كذلك فإن القانون وهو يراعى اعتبارات الفاعلية والكفاءة فإنه كثيرا ما يحمي الظاهر والاستقرار رغم أن هذه الظاهر قد يبنى على باطل . فالتقادم كسبب لاكتساب الحقوق وانقضائها أو لسقوط الجريمة يؤدي إلى استقرار الأوضاع والمعاملات وخاصة بالنسبة للغير حسن النية الذي يكفيه أن يثق في الأمور الظاهرة المستقرة . وهو ما يؤكد مرة أخرى انفصال فكرة القانون عن مبادئ الأخلاق والعدالة رغم ما بينهما من تقارب وتداخل .

١٧ - إذا كان النظام الديمقراطي الليبرالي يقوم على فكرة دولة القانون ، فإنه من الضروري أن يشارك الشعب في وضع القوانين وتنفيذها ، وهكذا فإن المشاركة السياسية تعتبر جوهر النظام الديمقراطي . وقد رأينا أن فكرة الديمقراطية كما

بدأت عند اليونان ، قد قامت على أساس فكرة المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات ، وكانت صورتها الأساسية هى الديمقراطية المباشرة . ومع ذلك فمن الضرورى الإشارة هنا إلى أن فكرة الديمقراطية المباشرة لم تعد تصلح للمجتمعات الحديثة ، ليس فقط لصعوبتها من الناحية العملية مع زيادة السكان وتعدد القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بل إن الديمقراطية المباشرة تتعارض مع المبادئ الليبرالية نفسها ، إذ تؤدى إلى غلبة الغوغائية والعواطف على الجماهير بما قد يؤدى إلى الاعتداء على الحريات الأساسية لبعض الأفراد أو الأقليات . فضلا عن أن فكرة التخصص فى الحكم تتطلب وجود مؤسسات متخصصة فى إدارة الحكم مع تحملها المسئولية العامة . الديمقراطية الليبرالية تقوم على فكرة المسئولية السياسية وبالتالى المؤسسات النيابية . ولذلك فإن الخروج عن الديمقراطية المباشرة والمشاركة الشعبية المباشرة فى اتخاذ القرارات إلى أنواع من الديمقراطية التمثيلية أو النيابية وحكم المؤسسات ليس مجرد وسيلة للتغلب على الصعوبات العملية للديمقراطية المباشرة بل انه يمثل ركنا أساسيا فى الديمقراطيات الليبرالية . الديمقراطية النيابية ليست مطلوبة فقط باعتبارها تقريبا للديمقراطية المثالية - وهى الديمقراطية المباشرة - بل إن الديمقراطية الليبرالية الحديثة تفترض ابتداء تعدد المؤسسات التمثيلية أو النيابية وتوازنها . وإذا كان من المطلوب أحيانا الالتجاء إلى الاستفتاءات الشعبية فى بعض القرارات المصرية - وعلى سبيل الاستثناء - فقد أثبتت التجارب أن الحكم عن طريق الاستفتاء بشكل مستمر هو أيسر السبل لتدعيم سلطات الحاكم المستبد . وهنا أيضا ينبغى التأكيد على أن هدف الديمقراطية الليبرالية فى توفير المشاركة السياسية لايعنى أن تعكس القوانين والسياسات السائدة دائما وفى كل وقت رغبات جميع الأفراد ، فهذا أمر مستحيل . فالاجماع على أى أمر من الأمور شىء مستحيل إلا فى النافذ من الأمور التى لا تمثل خيارا حقيقيا . أما حيث يتعلق الأمر باختيار حقيقى فلا بد أن تتعدد الآراء والمواقف ، ومن ثم يستحيل الاجماع . كذلك فإن كفاءة نظام الحكم تتطلب قدرا من الاستقرار وبالتالى لايمكن تعريض القوانين والسياسات للتغيير المستمر نتيجة تغير الأهواء والأمزجة للفئات المختلفة . ولكن هذا لايعنى -

بالمقابل - امكان تجاهل تغير الإرادة الشعبية والابقاء على أوضاع لم يعد يقبلها الأفراد أو نسبة كبيرة منهم . ولذلك فإن الديمقراطية الليبرالية تهدف إلى تحقيق شكل عملي للمشاركة الشعبية في الحكم عن طريق انتخاب المؤسسات وتحديد فترات دورية يمكن فيها الرجوع إلى القواعد الشعبية لإعادة النظر في السياسات وفي أشخاص الحكم . وهكذا يمكن التوفيق بين اعتبارات المشاركة الشعبية وبين اعتبارات كفاءة الحكم واستقراره . فإذا اختارت مثلاً أغلبية ضئيلة حزب المحافظين في انجلترا لتطبيق سياسات محافظة ، فينبغي أن تعطى الفرصة كاملة لهم لتنفيذ هذه السياسات حتى لو تغير المزاج الشعبي بعد فترة قليلة من الانتخابات . وإذا جاءت الانتخابات التالية بحزب العمال فمن حقه أن يبدأ في الأخذ بسياسات مختلفة وأن يتوفر له قدر من الاستقرار . وهكذا فإن النظم الديمقراطية الليبرالية لا تزعم أنها تمثل في كل لحظة اتجاهات الرأي العام ، فقد يتخذها هذا الرأي العام بعد فترة قصيرة ، ومع ذلك تستمر في سياستها ، وعلى أن تتاح الفرصة في وقت معقول للعودة إلى صناديق الانتخاب والاحتكام إلى رأى القاعدة الشعبية . ومن الضروري أن تكون فترات الاحتكام إلى الشعب معقولة ليست قصيرة بدرجة تعرض استقرار السياسات ، وليست طويلة بحيث تفقد القوانين والسياسات المطبقة مشروعيتها بالاستناد إلى الإرادة الشعبية . فليس من المعقول أن تضيق الشعوب أجيالاً في تحمل سياسات لا ترضى عنها بمقولة الرغبة في الاستقرار وعدم زعزعة الأوضاع .

١٨ - مادامت الديمقراطية التمثيلية أو النيابية هي أساس الديمقراطيات الحديثة فإن نظم الانتخابات والترشيح وشكل المجالس النيابية ودورها يمثل قضية أساسية عند مناقشة قضايا الديمقراطية . وهنا ينبغي التأكيد أن هدف الديمقراطية الليبرالية ليس مجرد التأكيد على المشاركة الشعبية بل أيضاً وبنفس القدر ضمان كفاءة الحكم . لا يوجد أسلوب واحد متفق عليه لتحقيق المشاركة الشعبية في الحكم ، سواء من حيث شكل النظام الانتخابي أو شروط الترشيح أو شكل المجالس النيابية وحدود اختصاصاتها ، ومدد المجالس النيابية والوظائف السياسية . فدول

تأخذ بنظم الأغلبية المطلقة ودول أخرى بالقوائم النسبية أو المطلقة ودول تعرف مجلسا وحيدا ، ودول أخرى تعرف مجلسين ، ودول تحدد مدة المجالس النيابية بخمس سنوات وأخرى بأكثر أو أقل ، ودول تأخذ بالنظام البرلماني وأخرى تأخذ بالنظام الرئاسي . وكل هذه النظم تتفق مع الفكر الديمقراطي ، والعبرة في نهاية الأمر هي باختيار النظام الملائم الذي يؤدي إلى كفاءة الحكم واختيار أفضل العناصر . ولذلك فإن مناقشة قضية الديمقراطية ليست فقط في مناقشة المبدأ وإنما هي بالدرجة الأولى في مناقشة أشكال الديمقراطية المناسبة ، من حيث شروط الانتخاب والترشيح ، وسلطات المجالس النيابية ومددها ، وعلاقتها بالسلطة التنفيذية ، وغير ذلك من القواعد الإجرائية . وينبغي أن يكون الحكم في كل ذلك هو التوفيق بين اعتباري المشاركة الشعبية من ناحية وكفاءة الحكم من ناحية أخرى . ولا يجوز التضحية بكفاءة الحكم وصلاحيته بالحكام بمقولة أن الديمقراطية تؤدي دائما إلى استبعاد أفضل العناصر . فهذا غير صحيح ، وهناك دائما أساليب لاختيار المجالس النيابية وتحديد سلطاتها وشكل انتخابها بما يحقق المشاركة الشعبية وتوفير العناصر المناسبة للحكم .

١٩ - ذكرنا أن الديمقراطية النيابية تمثل أصلا من أصول الديمقراطية الليبرالية ، وأنها ليست مجرد وسيلة عملية للاقتراب من الديمقراطية المثالية (المباشرة) إلى الواقع . ومن هنا فإن وجود مؤسسات نيابية منتخبة يعتبر ركنا من أركان الديمقراطية الليبرالية . وبذلك تتم المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق مؤسسات وليس عن طريق الممارسة اليومية والمباشرة من أفراد الشعب لأمر الحكم . وهنا ينبغي أن يتوافر ضمن النظام النيابي نوع من التوازن والتقابل في توزيع السلطات والمسؤوليات . فتركيز السلطات في يد جهة أو مؤسسة واحدة مدعاة إلى الاستبداد والانحراف حتى بافتراض ان هذه الجهات أو المؤسسة منتخبة انتخابا شعبيا . ولذلك فإن توزيع السلطات وتقابلها في العمل عن طريق المساءلة Check and balance يعتبر أمرا ضروريا لنجاح الديمقراطية الليبرالية . وقديما أشار منتسكيو إلى أهمية الفصل بين

السلطات ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، حتى لا تتركز السلطات في يد سلطة واحدة . فكما قال أكتون « السلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » . ومن هنا فإن كل سلطة توقف وتراقب السلطة الأخرى . وبوجه خاص فإن الديمقراطية الليبرالية لا بد وان تعطى السلطة القضائية دورا أساسيا في رقابة وضمان احترام القوانين وعدم الخروج عليها . ولذلك فإن مدى نجاح النظم الديمقراطية يتوقف إلى حد بعيد على مدى نضج واستقرار التقاليد القضائية ومدى رسوخ الثقة في هذا القضاء .

٢٠ - ناقشنا حتى الآن فكرة المشاركة السياسية في الديمقراطية الليبرالية عن طريق المؤسسات النيابية وما يتطلبه ذلك من توزيع للمسئوليات مع رقابة متبادلة فيما بينها فضلا عن ضرورة الرجوع إلى القواعد الشعبية للأحكام إليها في فترات دورية . ومع ذلك فلا ينبغي أن ننسى أن مباشرة الحكم واستخدام السلطة ينطوى في نهاية الأمر على تخصيص موارد مالية وبشرية لتحقيق أهداف الحكم من ناحية ، وأن هذا التخصيص يستخدم - عادة - أساليب الاجبار والقهر القانوني للأفراد من ناحية أخرى . ولذلك فإن الحديث عن سلطة الدولة وحققها في استخدام القهر المشروع إنما يتوقف على مدى قدرتها المالية وما تستطيع أن توفره من موارد مالية سيادية . وهكذا فإن هناك ارتباطا مباشرا بين فكرة السلطة والحكم من ناحية وبين مبادئ المالية العامة التي تتيح للدولة الحق في فرض الضرائب والرسوم للقيام بالنفقات العامة وبالتالي إداء وظائف الدولة من ناحية أخرى . وتفترض مبادئ الديمقراطية الليبرالية خضوع أساليب المالية العامة لعدد من الضوابط التي تمنع تحول هذه السلطة في أيدي أجهزة ومؤسسات الدولة من هدفها الأصلي في خدمة المصلحة العامة . والتاريخ مليء بالأمثلة التي استخدمت فيها الحكومات السلطات المتاحة لتحقيق مآرب شخصية فئوية على حساب الأفراد العزل في مواجهة هذه السلطات . ولذلك لم يكن غريبا أن يكون تطور الديمقراطية السياسية في مختلف الدول مرتبطا بموضوع المالية العامة من ضرائب ونفقات . وقد بدأت المطالبات

الشعبية بالمشاركة في الحكم نتيجة لإصرار الشعوب على ألا تفرض عليها ضرائب دون موافقة ممثلى الشعب على ذلك ، ويذكر لنا التاريخ انه في أول مطالبة للشعب الإنجليزى بالديمقراطية- فيما عرف بالماجنا كارتا عام ١٢١٥ - كان الاصرار على عدم فرض ضرائب إلا بموافقة ممثلى الشعب ، ثم توسعت هذه المطالبات إلى كافة حقوق الإنسان والمواثيق الدستورية في إنجلترا وخارجها .

وليس هنا مجال تفصيل مبادئ المالية ، ولكن يكفى أن نشير إلى أن الرقابة على موازنة الدولة - وسواء أكانت رقابة سابقة عند تقرير الموازنة . أو كانت رقابة لاحقة عند مناقشة الحساب الختامى - تمثل أحد الآليات الأساسية لنجاح الديمقراطية الليبرالية . ويتطلب هذا الأمر عددا من المبادئ الدستورية التى لايجوز التجاوز عنها دون الإخلال بفكرة الديمقراطية ذاتها . ومن أهم هذه المبادئ وحدة الموازنة ، بمعنى أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة فى وثيقة واحدة هى الموازنة العامة للدولة مما يعطى صورة متكاملة عن نشاط الدولة . ويرتبط بذلك ضرورة الشفافية والإعلان الكامل من كافة النفقات والإيرادات ، وأن يكون ذلك على نحو يمكن ممثلى الشعب من المعرفة الكاملة والحقيقية لموارد الدولة المالية وأوجه انفاقها . ومع ذلك فقد تأخذ الدولة بنظام مكمل لإظهار بعض الأنشطة فى موازنات مستقلة أو ملحقة بالنظر إلى طبيعة هذه الأنشطة ، ولحسن الإدارة وتقييم الأداء . ولكن ينبغى فى جميع الأحوال ان يظهر نشاط الدولة المالى بشكل متكامل ومعلن حتى يسهل الحكم عليه ورقابته . ومن المبادئ الأخرى الأساسية فى هذا الصدد مبدأ عمومية الإيرادات العامة . فالأصل أن تظهر جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء أية مقاصة بين إيرادات مرفق وإيراداته . فالإيرادات العامة التى تحصلها الموازنة تعتبر مورداً للنفقات العامة دون تخصيص ، فلا يخصص إيراد بعينه لتمويل نفقة بذاتها . فبمجرد تحصيل إيراد للدولة فإنه يصبح إيرادا ماليا للخزانة العامة يستخدم فى تمويل النفقات العامة دون ربط أو تمييز . وتعرف مبادئ المالية عددا من المبادئ الأخرى التى تؤدى إلى حسن الإدارة المالية مثل مبدأ سنوية الموازنة ومبدأ

توازن الموازنة . وفى جميع الأحوال فإن الرقابة اللاحقة على مالية الدولة - الحسابات الختامية - لا تقل أهمية عن الرقابة السابقة عند اقرار الموازنة لسنة قادمة .

٢١ - أخيرا فإن الديمقراطية الليبرالية تعنى إمكان التغيير السلمى فى السلطة من فئة إلى أخرى بين الحين والحين . وتنطوى هذه الخاصية على أمرين ، الأول هو ضرورة التغيير وتداول السلطة ، والثانى أن يتم التغيير بشكل سلمى ووفقا للإرادة الشعبية . فإذا كان النظام لا يؤدي إلى التغيير أصلا وإلى استمرار نفس الحكام لفترات طويلة ، فإن ذلك يعنى أن هناك خللا ما فى شكل النظام الديمقراطى السائد . وقد يكون هذا الخلل راجعا إلى أن الترتيبات المأخوذ بها فى الانتخابات واختيار الحكام شكلية ولا تؤدي حقيقة إلى الاستناد إلى الإرادة الشعبية . فليس كل انتخاب وتشكيل مجالس نيابية لإجراء ديمقراطى ، فمعظم الدول الشمولية تعرف انتخابات دورية تؤدي دوما إلى اختيار أعضاء الحزب المفروضين سلفا . فهنا نحن بصدد شكل من أشكال الديمقراطية دون مضمون حقيقى ، بل هو مجرد شعار لحكم شمولى يستخدم الطقوس الديمقراطية لاضفاء مشروعية ومصدقية على نظام هو فى حقيقته نظام شمولى . وفى مثل هذه الأحوال فلا بد من إعادة النظر فى اجراءات وأشكال الديمقراطية بما يوفر تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية وبالتالي إمكانية التغيير وتداول السلطة . ولكن عدم التغيير قد لا يكون راجعا إلى خلل فى الإجراءات والأساليب المتبعة ، بقدر ما هو راجع إلى ضمور الحياة السياسية وغلبة اللامبالاة السياسية وضعف الحياة الحزبية . وهنا لا يكون الحكم ديمقراطيا ، لا للخلل فى الاجراءات وإنما لقصور فى حيوية الشعب وانصرافه عن الاهتمام بالحياة العامة . وهو مرض بالغ الخطورة ويعنى افلاس النظام السياسى كلية حكاما ومحكومين ، وبالتالي يصعب أن يطلق عليه اسم الديمقراطية التى تعنى فى الدرجة الأولى الاهتمام العام بالقضايا العامة . كذلك لا يعتبر النظام ديمقراطيا إذا كان التغيير لا يتم بإجراءات سلمية وطبيعية تعبر عن الاختيار العام استنادا إلى الإرادة الشعبية . فإذا كان التغيير يتم عن طريق القوة المسلحة أو أساليب العنف ، أو

التدخل الخارجى أو ظروف القضاء والقدر ، فإن هذا لا يعتبر تغييرا سلبيا في مفهوم الديمقراطية .

وإذا كان التغيير في الحكم من طبيعة النظم الديمقراطية ، فإن ذلك لايعنى ، بالمقابل ، التغيير السريع المستمر وظهور أوجه جديدة على المسرح السياسى كل يوم ، بل إننا أشرنا إلى أن أحد أهم عناصر الحكم الديمقراطى هو توفير قدر من الاستقرار لتحقيق الكفاءة في الحكم . فالقصد بالتغيير هو أولا الاعتراف بحق الجميع في التطلع إلى الحكم ، وفي محالة الوصول إليه بكافة السبل المشروعة ، وأن العمل على ذلك لا يؤدي إلى الاضرار بصاحبه بأى شكل من الأشكال في ظروفه المعيشية أو في فرصه في الحياة . بل لعل المطلوب هو تشجيع الأفراد على ولوج هذا الطريق لإعطاء مزيد من الحيوية في نظم الحكم . كذلك ينبغي الإحساس الدائم بأن التغيير ممكن حتى وإن لم يكن مطلوبا فترة أو فترات . وهكذا لايتعارض مع جوهر الديمقراطية أن يستمر حزب في الحكم لسنوات طويلة يفوز فيها في دورة انتخابية بعد دورة وهكذا . فبقاء الحزب الجمهورى في رئاسة الجمهورية الأمريكية لأكثر من ثلاث دورات أمر لايتعارض مع الديمقراطية . وقل مثل ذلك بالنسبة لحزب المحافظين في إنجلترا ، مادام من المسلم به أن الحزب الديمقراطى أو حزب العمال أو حتى المستقلين قد ينجحون في المستقبل وقد نجحوا بالفعل في فترات سابقة في الوصول إلى الحكم . أما إذا احتكر حزب مقاليد الحكم كما هو الحال في المكسيك لجيل بعد جيل دون أن يتمكن حزب آخر من الوصول إليه ، فإن ذلك يعنى أن نظامها الديمقراطى يعتريه خلل ما .

وبعد أن تعرضنا إلى أهم خصائص الديمقراطية الليبرالية ، هناك محل للتساؤل حول مستقبل الديمقراطية وإلى أى مدى هذه الديمقراطية حتمية بحيث إن البشرية لابد وأن تصل إليها بعد ما عاصرنه من انهيار لكثير من النظم الشمولية .



ليست حتمية

٢٢ - إذا كان من الصحيح أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شاهد انهيار العديد من النظم الشمولية واتجاهها نحو الأخذ بنظم ليبرالية ، فإنه من الصعب الاستخلاص من ذلك أن الديمقراطية الليبرالية حتمية تاريخيا ، وأنه يكفي أن ننتظر حتى تتحقق .

هناك أولا قضية فلسفية حول فكرة الحتمية - تاريخية أو غير تاريخية - وهي فكرة تتناقض في أساسها مع جوهر المنطق الليبرالي الذي يستند إلى حرية الفرد وقدرته المستمرة على الإبداع والخلق . ومسألة الحتمية التاريخية مسألة معقدة . فالتاريخ عباءة واسعة ليس من السهل استئناسها ، ولذلك فإن الحديث عن « حركة التاريخ » سار في طريق وعر مليء بالعقبات . وإذا كان من اليسير نسبيا أن نفهم تاريخ الأحداث وأن نربط بينها ونتحدث عن مراحل تاريخية معينة ونضع علامات مؤثرة في تطور أحداث الماضي ، فإن الأمر بالنسبة « لحركة التاريخ » أو « معنى التاريخ » و « اتجاهه » مختلف كلية ويفرض صعوبات فلسفية بالغة الدقة . والحقيقة أن المعركة قائمة ومستمرة بين أنصار حتمية التاريخ الذين يعتقدون أن للتاريخ

منطقا ومعنى يمكن اكتشافهما من ناحية ، وبين مخالفهم الذين مع تسليمهم بالسببية التاريخية يرون استحالة التنبؤ باتجاه التاريخ من ناحية أخرى . وينبغي التأكيد هنا على أن الخلاف بين الاتجاهين ليس خلافا على أهمية التاريخ أو ضرورة الافادة من خبرات الماضي ودروسه ، كما انه ليس خلافا حول السببية في ترابط الأحداث . فالحاضر وليد الماضي ولاشك ، كما أن المستقبل يصنع في أحداث الحاضر . كل هذه أمور لاخلاف حولها . ولكن الخلاف ينحصر في الواقع في مدى أهمية حرية الفرد ومساحة الاختيار . فمعارضو الحتمية التاريخية أبعد الناس تقليلا بشأن التاريخ أو لاهمال فكرة السببية ، ولكنهم يرون مع ذلك وفوق كل ذلك أهمية الاعتراف بحرية الإنسان واختياره التي تفتح دائما إمكانيات متعددة وليست طريقا واحدا . وهكذا فحركة التاريخ ليست خطأ مستقيما دائما وإنما هى نقطة انطلاق لأفاق متعددة . وبذلك فإننا لانكون في كل لحظة أمام مسار وحيد للتاريخ بقدر ما نحن أمام إمكانيات متعددة . وبطبيعة الأحوال فإن هذه الأفاق ليست مجرد شطحات مستقلة عن أرض الحاضر . وليس الغرض من هذا الحديث دعوة لتجاهل التاريخ أو التقليل من أهمية الرؤية التاريخية ، بل لعل العكس هو الصحيح . فنحن أحوج ما نكون في اختيار توجهاتنا الأساسية إلى استلهم عبرة التاريخ وفهم ظروف الحاضر واستيعابها والتركيز على أهداف قابلة للتحقيق والاصرار عليها . ولكن التاريخ لايتحقق من تلقاء ذاته بل يتطلب العمل الإنسانى ، وهو عمل حر واختيار بين إمكانيات متعددة ، ولا يكفى الانتظار واتخاذ موقف المتفرج انتظارا لحكم التاريخ . فحكم التاريخ هو مجموع أفعالنا واختياراتنا ، وهى - وإن لم تكن مطلقة الحرية - فإنها أيضا ليست مكبلة بقيود حديدية تمنع الاختيار والانتقاء . وبذلك فإذا كان لايمكن القول بوجود مسار تاريخى واحد فإن حريتنا - وإن لم تكن كاملة في الاختيار - فإنها أيضا ليست بالفيلة .

وإذا تركنا هذه المضاربات العقلية إلى أرض الواقع والمشاهدة ، فماذا يجبرنا التاريخ الحديث والقديم ؟

الحقيقة المؤلمة هي أن الديمقراطية تمثل جزءا يسيرا من حياة البشر. فمعظم تاريخ البشرية هو تاريخ الاستبداد والحكم المطلق والاستهانة بحقوق الأفراد مع غلبة الجُمود والقوالب الجامدة على المجتمعات . أما تاريخ الديمقراطية - سواء في ذلك الديمقراطية بمعناها القديم في المشاركة في الحكم أو في معناها الحديث باحترام الحقوق والحريات أيضا - هذا التاريخ محصور جدا في الزمان وفي المكان . فقد عرفته لفترات محدودة بعض المدن اليونانية وبعض المدن الإيطالية ثم لم تلبث أن غلبت امبراطورية ماسادونيا مع الاسكندر الأكبر على اليونان لتليها الإمبراطورية الرومانية . وفي منطقتنا العربية والإسلامية فإنه بعد فترة قصيرة من حكم الراشدين غلب الحكم الملكي للأمويين أو العباسيين أو غيرهم من الطوائف . وبعد فترة قصيرة ازدهرت فيها بعض المدن الحرة في إيطاليا في عصر النهضة جاء الحكم المطلق في معظم دول أوروبا . ولم تقو على الحكم الديمقراطي سوى إنجلترا منذ القرن السابع عشر وفرنسا منذ الثورة الفرنسية والولايات المتحدة بعد استقلالها . أما أوروبا فقد غلب عليها حتى قيام الحرب العالمية الثانية نظم استبدادية للحكم المطلق أو الشمولي . وهكذا فإن تاريخ الديمقراطية في العالم أقرب إلى الحدث العارض منه إلى الطبيعة البشرية .

هذا عن الماضي ، فماذا عن المستقبل ؟

٢٣ - يعتقد البعض - وهناك من المؤشرات ما يؤيد ذلك - أن المستقبل يحمل في طياته نسيم الحرية والديمقراطية . فيكفى أن ننظر إلى ما أصاب أعتى النظم الشمولية قاطبة من فاشية ونازية وشيوعية - حيث ملكت ايدولوجيات مؤثرة ، وماكينة عسكرية واقتصادية هائلة ونظم بوليسية متقدمة - وكل ذلك لم يمنع انهيارها الواحدة تلو الأخرى . وبانهيار النظم الشيوعية أخيرا فتح المجال واسعا نحو التطلعات الديمقراطية والليبرالية . أضف إلى ذلك ما أصاب وسائل الإعلام والاتصالات من تطورات حولت العالم بحق إلى « قرية عالمية » . فما يحدث في أي مكان - مهما كان منعزلا - لن يلبث ان تبثه وسائل الإعلام على مختلف شاشات

التليفزيون والإذاعات فضلا عن الصحف . وفي نفس الوقت فإن انتشار التعليم وغلبة الأفكار الليبرالية لن تلبث أن تفرض نفسها على مختلف الدول . فهناك احساس عالمي متعاظم بأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية . فعندما وقّعت معاهدة هلسنكى فى منتصف السبعينات بين ممثلى أكبر كتلتين متنازعتين - فى ذلك الوقت - فإن اعتبارات حماية حقوق الإنسان قد دخلت ضمن المسائل الدولية الخاصة بالأمن والسلام العالميين . وإذا كان الحديث عن الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كثيرا ما يغلب عليه النفاق وغير قليل من الانتهازية - بحيث يتم التجاوز عن أوضاع مخزية لمصالح اقتصادية وأمنية فى حين تجرى المبالغة والتضخيم فى أحوال أخرى - فإن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن هناك اهتماما عالميا متزايدا بضرورة وأهمية احترام حقوق الإنسان . ومع زيادة أهمية الاعتماد المتبادل فى العلاقات الاقتصادية الدولية وغلبة الاقتصاد العالمى . فإن الدول لم تعد عديمة الحساسية للرأى العام العالمى الذى يطالب بمزيد من التحول الديمقراطى .

ورغم الاعتراف بسلامة وصحة هذا التحليل إلا أنه من الخطر الاطمئنان كلية إلى هذه الاعترافات والاستكانة لها استنادا إلى أن الديمقراطية قادمة لا محالة وأن الظروف الدولية والعالمية كفيلة بفرضها . فإذا كانت الظروف العامة مهيأة لهذا التطور فإنها أبعد ما تكون عن أن تكون حاسمة وقاطعة . فالظروف المناوئة للديمقراطية والمعارضة لها لا تقل قسوة وخطورة ، وما يتوافر لها من إمكانيات مادية ومعنوية ليس بالقليل أو العارض . وقد سبق أن اشرنا إلى أن تاريخ الديمقراطية لا يشغل من التاريخ البشرى سوى حيز محدود فى الزمان والمكان . ونضيف إلى ذلك إلى إنه رغم التطلع الطبيعى والعفوى للإنسان للتحرر من القيود ، إلا أن ذلك ليس معناه ان الديمقراطية جزء من النظام الطبيعى .

والديمقراطية ليست مجرد تحرر من القيود بقدر ما هى مسئولية وانصياع لحكم القانون ورفض للاهواء . ولذلك لم يكن غريبا أن آباء الديمقراطية والعقد

الاجتماعى - هوبز ولوك وروسو - كانوا يرون أن الحالة الطبيعية هي حالة الوحشية والظلم والتسلط ، وأن العقد الاجتماعى والانتقال إلى المجتمع المدنى - بعد المجتمع الطبيعى - هو عمل من أعمال الإرادة الإنسانية والتنظيم . فالديمقراطية ليست الحالة الطبيعية بقدر ما هي جهد وجهاد للخروج من المجتمع الطبيعى إلى المجتمع المدنى .

ولعلنا نرى فى الأحداث المعاصرة فيما يحدث فى عديد من دول وسط أوربا (يوغوسلافيا سابقا) وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ، ما يؤكد أن انهيار النظم الشمولية ليس معناه بالضرورة إقامة الديمقراطية ، فقد يؤدى - على العكس - إلى إطلاق قوى فاشية باسم الجنس أو العرق . وفى نفس الوقت فقد أنبأنا التاريخ الحديث أن دولا ومجتمعات حاربت لعشرات السنين للتحرر الوطنى من تدخل أجنبى (على سبيل المثال فيتنام - أفغانستان - كامبوديا) فإذا بها بعد انسحاب المستعمر الأجنبى تقع فريسة لإرهاب محلى - باسم أيديولوجية أو حتى باسم الدين - لا يقل قسوة ووحشية عن حكم الأجنبى . وقل مثل ذلك - وربما أكثر - عن دول وقعت فريسة لمنازعات قبلية أو نتيجة لسيطرة العسكر أو زعماء القبائل والفرق ، كما حدث ويحدث فى أثيوبيا والصومال وزائير .

٢٤ - وإذا كان من الصحيح أن استمرار الحرب الباردة بين معسكر غربى يرفع شعار الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية من ناحية وبين معسكر شرقى يدعو إلى الاشتراكية والحكم المركزى من ناحية أخرى ، قد ساعد فى وقت من الأوقات على الإبقاء على نظم شمولية خدمة لهذا المعسكر أو ذاك ، فإن انهيار المعسكر الاشتراكى وانتهاء الحرب الباردة قد يعنى انتصار القيم الديمقراطية وعدم التساهل مع النظم الشمولية والاستبدادية . وهو أمر وارد ، ولكن ليس بالضرورة . فقد تجد الديمقراطيات الغربية - وقد زال عدوها الاستراتيجى - أنها ليست فى حاجة إلى التأكيد على أهمية وضرورة سيادة القيم الديمقراطية . فالإصرار والالحاح على الدفاع عن القيم الديمقراطية كان جزءا من الحرب الباردة بين المعسكرين . ومع

انتهاء هذه الحرب فقد يقل حماس الديمقراطيات الغربية على الاصرار على نشر المبادئ الديمقراطية في العالم . فليس من الغريب أننا نلاحظ الآن في الأدبيات الغربية ظهور نغمة جديدة لا ترى في الديمقراطية الليبرالية تراثا إنسانيا ، بقدر ما تراه جزءا من حضارة الغرب ، وأنها بالتالى لا تصلح لغير دول الغرب وتراثه الثقافى . فإذا كان ماركس قد أشار في النصف الثانى من القرن الماضى إلى أن «نظام الإنتاج الآسيوى» قد لا يخضع لنفس مراحل التطور التاريخى للرأسمالية الغربية ، وأن أشكال «الاستبداد الشرقى» قد تتطلب أنماطا أخرى للتطور ، فهذا هو ذا Rufin فى كتاب حديث عن «الإمبراطورية والبرابرة الجدد» ١٩٩١ يتحدث عن انتهاء الحرب الباردة بين الغرب والشرق وظهور إمبراطورية جديدة للدول الصناعية تمثل مركز الحضارة يحف بها البرابرة الجدد من دول الجنوب المتخلف . فكما أدى انتصار روما على قرطاج وانتهاء الصراع فى العالم القديم إلى ظهور الإمبراطورية الرومانية والسلام الرومانى والذى شكل العالم المتحضر فى محاولته للانفصال كلية عن البرابرة خارج الحدود من قبائل جرمانية أو مغولية أو شرقية - فإنه مع سقوط النظام الاشتراكى هناك محل لقيام الإمبراطورية الجديدة من الدول الصناعية المتقدمة ذات التقاليد الديمقراطية والتى تحاول أن تستخلص نفسها من «البرابرة الجدد» من الدول المتخلفة . وغير بعيد عن ذلك كتاب G.Sormont «فى انتظار البرابرة» ١٩٩٢ ، الذى لا يكاد يرى فى الجنوب البربرى سوى مصدر للمهاجرين والمخدرات . وهكذا فإذا كان العالم قد عرف الحرب الباردة بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثم بدأ الحديث ينتقل إلى المقابلة بين الشمال والجنوب لتحقيق مزيد من التوازن والعدالة بينهما ، فإننا نكاد نلمح اتجاها جديدا يحاول أن يتجاهل الجنوب كلية . فالعالم المتقدم ليس مجرد شمال مسيطر على الجنوب ، بل هو مركز العالم المتحضر يحاول أن يستخلص نفسه من برائن الوحشية والبربرية للجنوب وعلى الأطراف . فلم يعد الأمر مجرد صراع بين شرق وغرب أو تقابل بين شمال وجنوب يسعى إلى مزيد من التكافؤ فى المعاملات ، بقدر ما أصبح ضرورة فرض كردون صحى على العالم المتحضر أمام أمراض «البرابرة الجدد» .

وهكذا فإنه مقابل الدعوة إلى « عالمية » الديمقراطية وحقوق الإنسان ، نجد اتجاهها - لا يقل خطورة - يزعم أن القيم الديمقراطية قيم « غربية » وليست من التراث الإنساني ، وأن معظم دول الجنوب لا تشارك في مثل هذه القيم ، فهي تميل إلى الاستبداد أكثر مما تطالب بالحرية والديمقراطية ، وهي تجد نفسها في كثرة الانجذاب أكثر مما تعنى بزيادة الرفاهية الاقتصادية والعدل الاجتماعي ، وهي تنغمس في الغيبات والأساطير أكثر مما تؤمن بالعقل ، بل إن منهم من يذهب إلى أن الفساد فيها ليس انحرافا بقدر ما هو أسلوب للحياة والحكم . ولذلك لم يكن غريبا ان نسمع عن صحوة اليمين المتطرف ودعوات التعصب وكراهية الأجانب في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ، في ألمانيا ، وفي فرنسا ، وفي النمسا ، بل وفي انجلترا نفسها . ومن الغريب أن هذه الدعوات حول « خصوصية » الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان تجد لها صدى في بعض أوساط الدول النامية ذاتها . فهناك أيضا في هذه الدول من يرى أن الديمقراطية الليبرالية ومبادئ حقوق الإنسان وافد أجنبي وتراث غربي ينبغي مقاومته استنادا إلى أصالة أو أصولية وطنية .

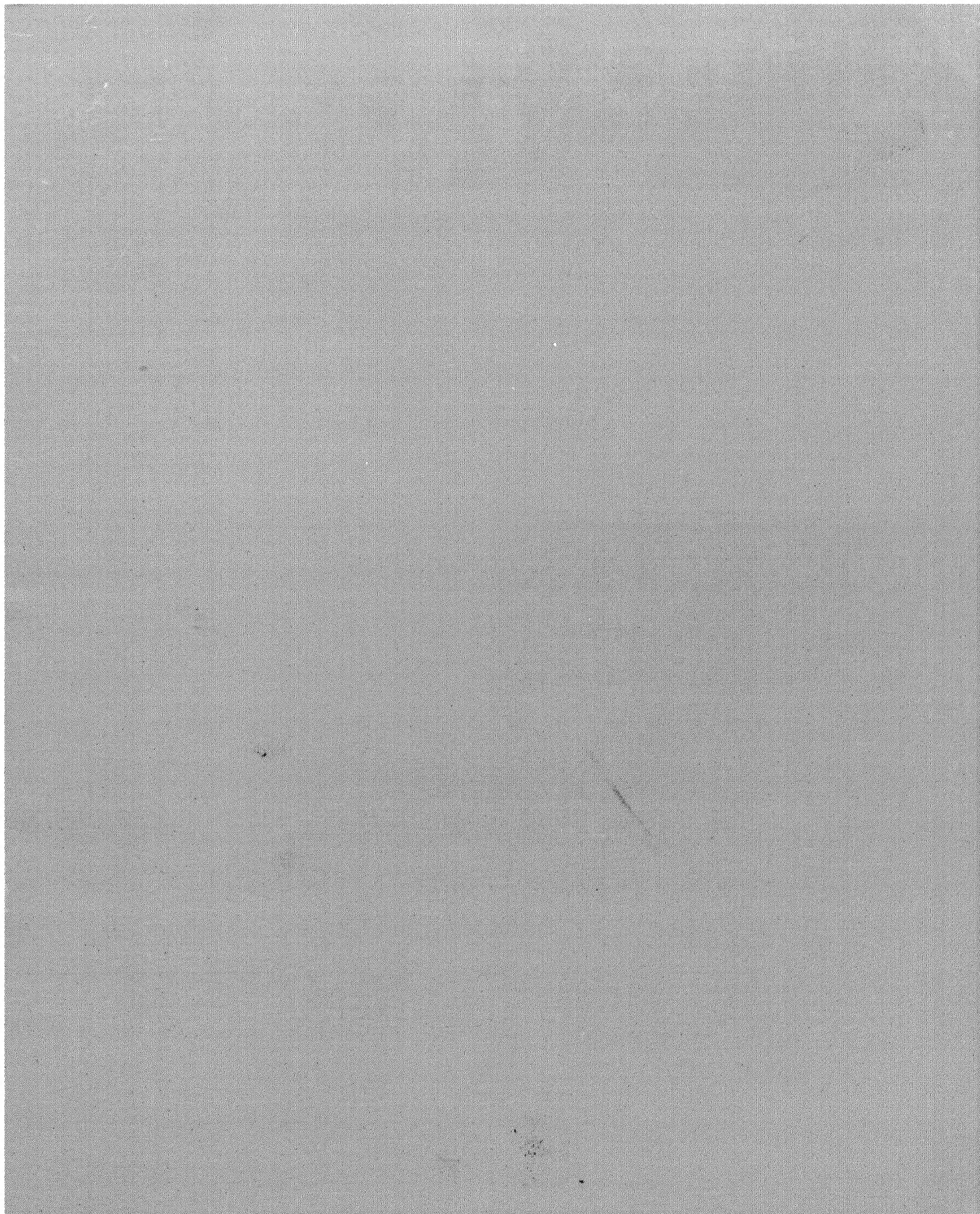
٢٥ - وإذا لم تكن الديمقراطية عالمية أو حتمية بل إن هناك من يقاومها فضلا عن يدعى بخصوصيتها ، فإنه لا يجوز بالمقابل تجاهل حقيقة الملل والشكوك حول الديمقراطية في عدد غير قليل من الدول ذات التراث الديمقراطي العريق . فالاقبال على صناديق الانتخاب يقل من عام إلى آخر . والشكوى عامة من تدهور مستوى رجال السياسة ، والفضائح المالية وقصص الفساد تنتشر في معازل الديمقراطية نفسها . فهناك إحساس عام متزايد ، انه رغم وجود النظم الديمقراطية واستقرارها في العمل ، فما يزال الفرد يشعر بأنه لم يعد سيد أفعاله ، وأن المشاركة السياسية ليست سوى مظهر وليس حقيقة . فهناك قوى غير مرئية تسير الأحداث وتتحكم في المصائر ، وهي قوى تستعصى على الرقابة والانضباط ، وسواء كانت هذه القوى ، هي قوى المال والشركات الكبرى ، أو قوى البيروقراطية ، وأخرى للإعلام وأدوات التأثير النفسى .

كذلك فإن الديمقراطية وقد ارتبطت نشأتها بالدولة - الأمة ، كان جل اهتمامها بالمشاكل القومية العامة دون التفات كاف لاعتبارات الخصوصيات الثقافية لعدد من الجماعات والأقليات داخل بعض الدول . ولذلك لم نلبث أن نسمع عن انتفاضات وحركات انفصالية في بعض الدول الديمقراطية المستقرة . ، وليس دائما باستخدام الوسائل الديمقراطية لإرضاء هذه الفئة أو تلك . ومثال ذلك ما نسمعه يوميا من اضطرابات من الجيش الأيرلندي الجمهوري ، أو في الباسك في أسبانيا ، فضلا عما يحدث في مختلف الجمهوريات السوفيتية السابقة . وبنفس القدر فإن أحد أسباب الاستقرار النسبي للديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستند فقط إلى ما يحدث في الكونجرس والحكومة الفيدرالية ، بقدر ما تجد سندها الرئيسي في الممارسات الديمقراطية المحلية في الولايات والمدن .

٢٦ - ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الديمقراطية الليبرالية ليست مجرد صيغة أو مجموعة من الإجراءات . الديمقراطية الليبرالية تمثل نظاما معقدا من القيم والتقاليد، فضلا عن أنها كائن متطور لا بد من رعايته ومتابعته ، وأن أسباب التحلل والتدهور أكبر بكثير مما يبدو، ومن ثم فإن الديمقراطية الليبرالية في حاجة مستمرة للرعاية والتحصين . وإذا لم يكن تحقيق الديمقراطية حتميا ، فإن بقاءها رهن بما تلقاه من اهتمام ورعاية وتحصين . ومن هنا واجب الديمقراطيين كافة نحو الحرص على العمل على إقامتها وعلى الدفاع عنها وتطويرها ونموها ، وبغير ذلك تذبل وتنزوي - كما كل شيء في الحياة . فالديمقراطية ليست منحة من الطبيعة وإنما هي ثمرة جهد وبذل ، وهي بعد تستحق كل جهد وكل بذل . والله أعلم .

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع حراد حسن - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣



To: www.al-mostafa.com